



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



Show

«الانتعاش الاقتصادي»

[12]

الافتتاحية

قمة طهران معان ودلالات

حمل اجتماع طهران للدول الثلاث «روسيا - إيران - تركيا» دلالات عديدة من حيث الشكل والمحتوى، سواء من خلال ما ثبتته الترويكا من توافقات سابقة، أو التوافقات المستجدة التي تضمنها البيان الختامي.

إن عرض الجلسات من خلال وسائل الإعلام، والبث الحي لكلمات رؤساء الدول الثلاث، يشكل سابقة جديدة في الدبلوماسية الدولية، وهي إن دلت على شيء، فإنما تدل على مستوى التوافق رغم التنوع الذي ظهر في الآراء، واستعداد الأطراف الثلاث على تدوير الزوايا، فالتوافق على ضرورة الفصل بين التنظيمات الإرهابية كجبهة النصرة، وبين غيرها من الجماعات المسلحة، والاتفاق على رفض السياسة الأمريكية، والتأكيد على ضرورة انسحاب القوات الأمريكية من سورية، والإجماع الذي ظهر على القرار 2254، والسعي المستمر لتشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، بالتوازي مع تحضيرات المعركة العسكرية لإعادة محافظة إدلب إلى سلطة الدولة، والتأكيد مجدداً على أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة، كلها تشكل الأساس الموضوعي، لانعاطة جديدة في الأزمة السورية، نحو الحل المنشود.

و بالرغم من كل القراءات التي تحاول التشويش على نتائج القمة من هذا الطرف أو ذاك، عبر إبراز التباينات فقط، والتي لم تتعد محاولات تركيا الحفاظ على ماء الوجه، في ظل الوضع التركي المتأزم على الصعيد الداخلي، وعلى صعيد علاقته مع الحليف التقليدي - التاريخي، بالرغم من كل ذلك، فإن الهستيريا الإعلامية من طرف بعض الدول الغربية، عن فرضية استخدام السلاح الكيماوي في إدلب، وجعلها ذريعة لتوجيه ضربات عسكرية لسورية، يكشف عن الفرع الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً من استمرار هذا التنسيق الثلاثي، ودوره وأهميته، ليس في الأزمة السورية فقط، بل أيضاً، باعتباره امتداداً لتظهير ميزان القوى الدولي الجديد الجاري على قدم وساق، وبإيقاع متسارع في السياسة والاقتصاد والردع العسكري على حد سواء.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن مجرد استمرار هذا التنسيق بين الدول الثلاث، رغم الغضب الأمريكي، ورغم ابتزاز أطراف الترويكا بالعقوبات المتلاحقة، يشكل بحد ذاته، معياراً للواقع الدولي الجديد الذي يترسخ يوماً بعد يوم باتجاه عالم تلجم فيه العدوانية الأمريكية، ويسوده القانون الدولي، بدلاً عن مرحلة الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي، باتجاه عالم التعددية القطبية الذي يؤمن للشعوب حقها بتقرير مصيرها، وذلك بالتوازي مع انقسام حاد تمر به الدولة والمجتمع في الولايات المتحدة، ومحاولات الكثير من الحلفاء بما فيها حلفائها الأوربيين الانكفاء عنها.

إن نتائج قمة طهران، تعزز القناعة بأن سورية تقف على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة، عنوانها الأبرز الحل السياسي بما يتضمنه القضاء على الإرهاب، وإنهاء الوجود الأجنبي غير الشرعي في البلاد، والحل السياسي على أساس القرار 2254.

شؤون اقتصادية



سلاح صامت
لحرب صاخبة

14

شؤون محلية



داعل.. إبطع..
الشيخ مسكين وغيرها..

08

ملف «سورية 2018»



مسرحية الكيماوي
المفضوحة

06

شؤون عمالية



نحننا وين
والحكومة وين

03

اعتراف الحكومة لم يفاجئ أحداً



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



حكي عا المكشوف

يبدو أن الأزمة دخلت مرحلة الحل السياسي، كما تشير الوقائع السياسية والعسكرية ضمناً، وستفتح الباب على مصراعية ليخرج منه كل الذي راكمته الأزمة من ماسي، وكانت غطاءً وستراً له، تتلظى به تلك القوى والفعاليات الاقتصادية التي ترى في الأزمة واستمرارها ممراً مثالياً لتطوير أدائها في التحكم والسيطرة على المفاصل الاقتصادية، وبالتالي تحقق مزيداً من الأرباح الحرام المنهوبة من لقمة الأغلبية «الغلبة»، عبر ما تستطيع إنجازه من تشريعات تحقق لها ما تذهب إليه نحو الربح الأعلى، بغض النظر عن الكوارث التي ستحدثها في سبيلها نحو هدفها.

الذي قدم من مداخلات في اجتماع المجلس العام للنقابات، يعبر في محتواه عن موقفين متناقضين في المصالح الأساسية التي ضمنها المستوى المعيشي للطبقة العاملة ولعموم فقراء الشعب السوري، وكذلك واقع قطاع الدولة وكيف تنظر النقابات إلى مستوى أدائه ولدوره الاقتصادي الاجتماعي في تحقيق التنمية المطلوبة المرتبطة بأداء هذا القطاع، وتطور أدواته وقواه الإنتاجية، بينما تنظر الحكومة لهذا القطاع بمنظار آخر من حيث دوره الحالي واللاحق، استناداً إلى رؤيتها الاقتصادية الاجتماعية التي تبنتها الحكومات السابقة كلها، ومازال العرض مستمراً بغض النظر عن النتائج التي ترتبت سابقاً بتبني هذه السياسات، وبغض النظر عن النتائج اللاحقة التي نرى مؤشرات السياسات والاقتصادية والاجتماعية، مع العلم أن الحكومة بمعرض ردها على ما طرح قد أشارت بوضوح عن برنامجها في ما يسمى «إصلاح القطاع العام»، ووضعت خارطة الإصلاح المنشود، وهي إعادة هيكلة القطاع العام، أي: إعادة ترتيبه بما يخدم تلك القوى الرأسمالية التي تجدر نفوذها بكل أشكاله وألوانه لدرجة أنها هي من تحدد وترسم شكل التطور المفترض، والذي سيحقق لها الربح الأعلى المفترض كذلك، أي: هي من تحدد نسبة الربح إلى الأجر، التي تقول كل البيانات الاقتصادية والواقع أيضاً اختلالها لصالح الربح، أي: لصالح قوى النهب والفساد الكبير على حساب الأجر التي تتآكل قيمتها الحقيقية يوماً بعد يوم.

إذا: حجم التناقض بين قوة العمل ورأس المال بين الناهيين والمنهوبين قد وصل إلى مطارح عالية، وتم عكسه بنسب في اجتماع المجلس لأسباب لسنا بصدد ذكرها، هذا التناقض هو الذي سيحدد شكل الصراع بين القوتين الأساسيتين في المجتمع وأدواته التي من المفترض أن تملكها الطبقة العاملة، وكل المنهوبين..... هل وصلت الفكرة؟

■ ميلاد شوقي

الاعتراف سيد الأدلة

اعتراف الحكومة هذا ربما قصدت منه التهرب من أغلب المداخلات التي ركزت على الوضع المعيشي للعمال وزيادة الأجور، ولكنه أوقعها في فخ اعترافها أنها بسياساتها الاقتصادية ترتكب مخالفة صريحة لمبادئ الدستور الذي نص على العدالة الاجتماعية، وضرورة ربط الأجور بالأسعار وحماية قوة العمل، والحفاظ على القطاع العام وإدارته لحساب مجموع الشعب، وهو ما يعني: المحافظة عليه وعدم السماح للحكومة بالتفريط به تحت أي ظرف كان.

اتباع الأساليب النضالية هو الحل

إذا كانت الحكومة اليوم تعترف بمخالفتها للدستور ولا تملك أجوبة على المداخلات التي تتعلق بالوضع المعيشي للعمال، وأغلب لقاءات الحكومة مع النقابات تُمْنى بفشل ذريع، ما معناه اعتراف بفشل شعار «نحن والحكومة شركاء» الذي يتبناه البعض، فلا بد للطبقة العاملة أن تلجأ إلى الأساليب النضالية والتي كفلها الدستور لنيل حقوقها، في ظل تعنت

الحكومة ورفضها الصريح لتطبيق الدستور ورفع المستوى المعيشي للعمال وحماية قوة العمل، وهذا الحل الوحيد للطبقة العاملة لنيل حقوقها، ولم تنل الطبقة العاملة عبر تاريخها الطويل أي حق من حقوقها إلا باتباع الأساليب النضالية السلمية ومنها: الإضراب الذي وحده سيقع الحكومة بالسماع إلى مطالبهم بشكل جدي وغير ذلك بات طبخة بحص لا فائدة منه، ولو كانت الحكومة تعرف بأن الطبقة العاملة تملك تلك الأساليب التي تستطيع من خلالها فرض رؤيتها لما استطاعت أن تنال من حقوق العمال طوال هذه السنوات.

جميع هذه اللقاءات مع النقابات لا فائدة منها، حيث لا يسمع العمال من الحكومة سوى بعض الشعارات والأعذار الحكومية الخلبية، واللقاءات مع الحكومة ووزرائها كلقاء شيخ واعظ مع مريديه يملي عليهم نفس الدرس سنوياً متحدثاً عن الصبر والتحمل وثوابهما في الآخرة، بعكس ما نراه في اجتماعات الحكومة مع منظمات أصحاب العمل، حيث يختفي الشيخ الواعظ ويظهر سوبرمان قادر على عمل أي شيء تطلبه منظمات أصحاب العمل منه حيث نرى السخاء

الحكومي بكل أشكاله واستعدادات حكومية لتوفير الإمكانات المالية والقانونية وغير ذلك لتأمين مصالح قوى رأس المال لزيادة أرباحهم.

خدمة الوطن

حكر على الفقراء فقط

مع كل هذا، الحكومة لا تتذكر الطبقة العاملة والعمال إلا وقت الدفاع عن الوطن، ولأنها تعرف أن العمال وحدهم لن يتأخروا عن هذا الواجب، ولكن نرى الحكومة تطلب من عمالها فقط أن يقدموا أرواحهم في سبيل الدفاع عن الوطن، في حين لم نسمع أو نقرأ أنها طلبت من منظمات أصحاب العمل أن تطلب من تجارها ومن منتسبيها أن يرسلوا أبناءهم إلى الخدمة العسكرية، أو تفرض عقوبات على التجار ممن هرب أولاده خارج البلد هرباً من خدمة الوطن!!

على كل حال اعتراف الحكومة لم يفاجئ أحداً فنحن نعرف مصالح من تمثل الحكومة، ولكنها وضعت من يرفعون شعاراً: نحن والحكومة شركاء في موقف حرج لا يحسدون عليه، نتمنى أن يتراجعوا عنه ليعيدوا ثقة الطبقة العاملة إلى النقابات كجهة مدافعة عن حقوقهم.

الحكومة لا تتذكر الطبقة العاملة والعمال إلا وقت الدفاع عن الوطن ولأنها تعرف أن العمال وحدهم لن يتأخروا عن هذا الواجب

نحننا وين والحكومة وين



إذا جمعنا التصريحات التي يدلي بها أركان الحكومة الذين لهم علاقة بشأن حاجات الناس ومتطلباتهم، لوجدنا أنها تحتاج «ملزمات» حسب قول أهل الخبرة بالطباعة، وتلك التصريحات النارية بشأن ضبط الأسعار وتخصيص فرق من الجواله لمراقبتها والتأكد من حسن سير التوجيهات المعطاة بإغلاق ومخالفة محال البيع التي تباع بأسعار مرتفعة، ومواصفات متدنية وتبيع البضائع المهربة.

إن تلك الوعود والتصريحات على كثرتها لم يعد المواطن يصدقها، ومع هذا جميعها ذهبت أدراج الرياح، ولا علاقة لها بالواقع الذي يعيشه العباد، ويؤثر إلى استمرار تردي أوضاعهم المعيشية، وإلى عدم قدرتهم على تأمين ولو جزء أساسي من تلك الحاجات، خاصة وأن تلاحق المواسم «عيد ومدارس ومونة» جميعها أمور تحتاج إلى تدبير، ولا يمكن تأجيلها، والحكومة أوجدت تدبيراً مجتزئاً من خلال قرض القرضية للعاملين في الدولة فقط، مع العلم أن هذا القرض القرضي لا يفي ولا يغطي المستلزمات المطلوبة مدرسياً، وهذا عكس ما صرح به الوزراء في اجتماع مجلس النقابات، بأن القرض المنوي تقديمه يكفي مستلزمات لخمسة طلاب من عائلة واحدة، ولكن ما الحل أمام جميع المعترضين والمغلوب على أمرهم في حل أمورهم تلك، وهم الأغلبية الذين لا يعملون في مؤسسات الدولة؟ في الغالب يتم خضرة الكثير من الحاجات الضرورية على أهميتها لصالح أمور أخرى أكثر أهمية بالنسبة لهم ولأطفالهم ومنها: تأمين المستلزمات

أحوال الناس المعيشية مرحلة حرجية، ترفع الغطاء عن حقيقة تذبذب الأداء الحكومي، وبطء استجابته لمتطلبات الواقع الحياتي المحاصر بشتى التحديات، حيث مازال شريان الوعود ينزف بالكثير من الانفراجات العابرة من بوابة السراب، التي لم يصل نعيمها الافتراضي إلى المواطن». إن القول وحده لن يوصل الناس إلى حقوقهم، وقد طغى كيلهم بما يسمعون، فهل يفعلونها من أجل حقوقهم ويقولون: كفى لجوعنا وفقرنا؟... سنعيش ونرى!

المعيشي وأجورهم لا تسد الرمق. الحكومة تلعب معنا لعبة البيضة والدجاجة أيهما أسبق؟ مع أن الأمور واضحة، الموارد الحقيقية في جيوب من سرقها ونهبها، والأخذ من هذه الجيوب فيه ثواب وأجر عند الشعب، الذي غالبته فقير الذي فقره جاء من ذاك النهب، هل وصلت الفكرة عزيزتنا الحكومة؟ اتحاد عمال دمشق أشار إلى ما نتحدث عنه على صفحته الرسمية قائلاً: «تثبت المؤشرات الاقتصادية للأسرة السورية المكوبة بشتى أنواع وأشكال المحن، حالة دخول

مراراً وتكراراً وقدمت اقتراحاتها بهذا الخصوص التي كسابقتها أي: الزيادات على الأجور ستكون من جيوبنا ولقمة أطفالنا. تحتاج الأجور إلى زيادة بمقدار ستة أو سبعة أضعاف الأجور الحالية، ولكن أصحاب الحل والعقد في هذا الشأن يؤكدون المرة تلو الأخرى: ألا زيادة على الأجور إن لم تتوفر موارد للزيادة، وهذه الزيادة إن تمت ستكون مضرة بالاقتصاد، فكيف ستستقيم أمور الناس إذا؟ ومنهم العمال مع القول: أن الحكومة تسعى لتحسين الوضع

المدرسية، يعني على طريقة «بدنا ندبر حالنا لحتى الله يفرجها» ومتى يأتي الفرج؟ والمراد به، تحسن أوضاع الناس وخروجهم من هذه الحالة التي أوصلتهم لها سياسات لعبت دوراً أساسياً في إفقارهم، ولعبت دوراً متميزاً في اغتناء القلة القليلة، التي راكمت ثرواتها من ثروات البلاد ولقمة العباد التي هي حق لهم وحرمت عليهم. الدراسات الصادرة حول الوضع المعيشي كلها تؤكد: أن الأجور التي وعدت الحكومة بزيادتها

الطبقة العاملة



السودان - عمال مفصولون

نقذ العمال المفصولون في شركة الخطوط الجوية السودانية «سودانير» الذين ألغيت وظائفهم في كانون الثاني الماضي، وقفة احتجاجية أمام مباني اتحاد عمال السودان يوم 3 أيلول، وطالبت لجنة المفصولين في مذكرة سلمت لاتحاد العمال بإلزام الجهات المسؤولة بدفع كافة حقوق المفصولين وأشارت إلى مطالبة الجهات المعنية كافة في دفع حقوق المفصولين لنحو 4 أشهر.

وتعهد رئيس الاتحاد بتبني قضية حقوق مفصولي الشركة وقال خلال مخاطبته الوقفة الاحتجاجية: إن كل ما ورد في المذكرة مسؤولية الاتحاد سواء كان الضمان الاجتماعي أو صندوق التكافل، ووعد برفع القضية لرئاسة الجمهورية حال عدم التزام الوزير بمعالجتها، مبيناً أن الضمان الاجتماعي حق من الحقوق.



اليونان - عمال العبارات

بدعم من اتحاد البحارة في اليونان نظم عمال العبارات، يوم 3 أيلول إضراباً عن العمل استمر لمدة ثلاثة أيام للمطالبة برفع الأجور وتقليل الضرائب. حيث بدأ اتحاد البحارة اليوناني الإضراب، فور انهيار محادثات رفع الأجور مع شركات النقل البحري يوم 2 أيلول، من أجل إحداث تأثير أقوى مع أكبر عدد ممكن من المتضررين بسبب الإضراب. قالت الشركات المشغلة للعبارات: إن الإضراب أثر على قرابة 180 ألف شخص ممن حجزوا رحلات بين جزر البلاد، ولا توجد خطوط جوية للربط بين كثير من الجزر وبقيّة أنحاء البلاد. يطالب اتحاد البحارة اليوناني بزيادة في الأجور، نسبتها 5 بالمئة، وشركات النقل البحري لا تقدم إلا واحداً بالمئة.



الهند - اعتصام المزارعين

نظم عشرات الآلاف من المزارعين والعمال مسيرة في نيودلهي يوم 5 أيلول للاحتجاج على السياسات الاقتصادية للحكومة بالإضافة إلى المطالبة بتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم، وطالب المحتجون الذين وفدوا من عدة مناطق في البلاد إلى العاصمة الهندية، بتحسين الأجور وشطب القروض، ووضع حد أدنى لأسعار المحاصيل بدعم من قبل الحكومة والحصول على حقوق ملكية لأراضي الغابات التي يقومون بفلاحتها منذ عقود، وتضمنت المطالبات الأخرى تنفيذاً فعالاً لقوانين العمل وتوفير المزيد من فرص العمل، وتجمع المشاركون في المسيرة، التي نظمها جماعات المزارعين والعمال اليسارية المرتبطة بالحزب الشيوعي الهندي «الماركسي» بالقرب من مبنى البرلمان، حيث ألقى قادة الجماعات خطابات.



تونس - للنقابات إرادة حقيقية

أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل، يوم 4 أيلول، عن قرار تنفيذ إضراب عام في المؤسسات الاقتصادية والمنشآت العمومية في 13 أيلول، وأكد بيان لقيادة الاتحاد أن: الإضراب يخص المؤسسات العمومية ولا الوظيفة العمومية، في انتظار قرار مجمع نقابات الوظيفة العمومية الذي سيجتمع يوم الاثنين المقبل لاتخاذ قرار المشاركة في الإضراب من عدمه، ومن جهته أكد الأمين العام للاتحاد، عقب استقباله من قبل الرئيس التونسي: نحن قوة خير إذا وجدنا إرادة حقيقية وأناس في مستوى طبيعة المرحلة، ونحن ضد الحضور كصورة إعلامية، وكحضور عقيم، فالوضع لم يعد يحتمل وكل طرف عليه تحمل مسؤولياته التاريخية إزاء الوضع المتوتر والزيادات المتتالية في الأسعار.

البير وغطاه



«قال رافة فينا نحنا العمال والموظفين ما بيجوز تخفيض سعر الصرف، مشان استقرار اسعار السلع والخدمات، وازدهار الأعمال، وتأمين اجواء تخلق وظائف للمواطنين..»

ارتفع بالدولار ولو بالاسم قبلان ومبسوط..
ومعليش تحملوني بدي أعمل حالي فهما شوي وقول: أنو فعلاً بهيك رواتب بلا طعمة وهية وقلتها بدها تزدهر الأعمال معها.. بس والله ع حسابنا وع حساب لقمة ولادنا حبيب قلبي..
يعني أديش مبسوطين أصحاب الأعمال من رواتبنا الصغيرة والممسوخة، حتى الحكومة نفسها مستفيدة من هالشئ.. ورواتبنا الهزيلة صارت جزءاً من الترويج والدعاية لاستقطاب المستثمرين من برا ومن جوا كمان.. يعني: نعو يا عالم عنا الفقر ضارب أطنابو، وأي عامل يبييع قوة عملو بتراب المصاري.. صح ولا أنا غلطان؟
بقي برضايي عليكم بلاها هالرافة وحاج تسفّقونا منية أنو قلبكم علينا.. هاد البير وهاد غطاه.. الحكومة وقلبها وتعاظها كلو مع هدول الكبار ع حسابنا وع حساب حق ولادنا بالعيش بكرامة ونحنا آخر همها.. وخيو من الآخر صحيح الحكي ببلاش بس ما بيشبع.. وبيقولوا: إذا ما غيمت ما بتشتي.. ونحنا العمال والموظفين غيمت معنا وضبضبت.. وبدها تشتي يعني بدها تشتي!

رصيد الدولار اللي كان بالخزينة، من جيوبنا وصار بجيبة هدول الكبار.. يعني كأنو لازم ندفع ضريبة هالشي 3 مرات مو مرة وحدة.. أول مرة وقت تجمعمو هالدولارات بالخزينة من جيوبنا.. وتاني مرة وقت نباعو للتجار وشركات الصرافة بحجج ومبررات بدها حلم الله.. وتالت مرة وقت عم ينفّس المجال للمضاربة فيهم بالسوق من جديد.. وما منعرف كم مرة لسا بدنا ندفع ضريبتهم طالما رواتبنا على حالها والتحكم بالسوق والأسعار هات إيدك والحقني.. وبايدين كبار التجار والسماصرة..
العجيب هو: الحكي أنو من السهولة تخفيض الدولار 200 ليرة.. يعني ممكن يصير سعرو بحدود 235 ليرة يا جماعة بين يوم والتاني بدل 435 هاذ.. وع هالحسبة بيصير راتبي اللي هو 30 ألف ليرة بحدود 127 دولار عوض 68 دولار.. بس هاد بحسب الحاكم يعني صعوبة بتحقيق الاستقرار النسبي للعملة المحلية.. وكأني كعامل كنت مستفيد من هالاستقرار غير أنو ثبتلي راتبي وبس.. وما ثبت لا الأسعار ولا حد للاستغلال والسرقة والنهب.. طيب معلش فرحني وخليني حس أنو راتبي

هاد حكي حاكم المركزي اللي قال كمان: بأنو تقلبات سعر الصرف بتضر المواطنين وبتخدم مصلحة المضاربين..
هلا أنا عامل ع قدي ما بفهم بالاققتصاد مثل حاكم المركزي أكيد.. بس اللي بعرفو أنو نحنا ما استفدنا شي من هالحكي، أو غيرو، لأن الأسعار مثل ما هي بتطلع وبتنزل ع كيف التجار.. ورواتبنا ثابتة بمحلها، وكانو قادر عاجزة عن تحريكها.. يعني: ارتفعت الأسعار بس رواتبنا ضلت ع حالها.. وعيشتنا من سيئ لأسوأ بالنتيجة..
بعدين أي رافة فينا نحنا العمال والموظفين بدي أفهم؟ يعني كيف ظبطت ونحنا رواتبنا يالله سكاجة وقوت لتقوت؟ لك الدولارات اللي نباعت السنين الماضية للتجار والشركات والصرافين والمضاربين اللي وجعتولنا راسنا فيهم إذا توزعت علينا على اعتبار أنها تبعا أصلاً، كانت تحسنت عيشتنا وما كانت وصلت لهدول اللي ما يخافوا الله والحكومة.. وعم يشتغلوا مثل المنشار: طالع أكل نازل أكل ع حسابنا وع حساب البلد كمان..
أما عن مصلحة المضاربين فما طلعت إلا من رقبنا ومن رقبة

من أول السطر

■ نبيل عكام

التأمينات الاجتماعية والمرض المهني النفسي

يأخذ العمل حيزاً كبيراً من حياة العامل بشكل عام، ويتعرض خلالها لقدر كبير من الإجهاد الجسدي لأعضاء جسمه، حسب طبيعة المهنة التي يعمل فيها مما يعرض العامل لمخاطر صحية كبيرة الجسدية منها والنفسية، نتيجة الإجهاد اليومي لجزء معين من جسمه، يؤدي إلى إصابات متكررة لهذه الأعضاء فينتج عنها المرض المهني.

لقد لحظ قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ وتعدلاته معظم الأمراض المهنية التي يمكن أن يتعرض لها العامل من خلال جدول الأمراض المهنية رقم 1/ الملحق بالقانون، وقد قسم الجدول إلى ثمانية أبواب في محاولة منه أن تشمل أغلب الأمراض المهنية حسب طبيعة المهنة، وبيئة العمل ومخاطر المواد التي يعمل بها العامل، وما يهمنها اليوم في هذه الزاوية، الصحة والسلامة النفسية والأمراض النفسية المهنية التي تصيب العامل خلال عمله بهذه المهنة، أو تلك التي يمكن أن تسبب الأذية النفسية للعامل، وهنا نلاحظ: أن الجدول الملحق بالقانون لم يستطع أن يفتد تلك الأمراض، وأن يحددها بطريقة ما كما حدد مثلاً الأمراض الناجمة عن عوامل كيميائية أو فيزيائية بل اكتفى بالقول: «جميع الأمراض التي تؤدي للاختلاط والتماس المديد مع المصابين بالحالات النفسية أو العصبية الشديدة. العاملون في مصحات الأمراض العقلية».

تعتبر الصحة والسلامة النفسية المهنية من العلوم الحديثة، وما زال البحث والعمل على استكمالها جارياً، ولها اهتمام كبير من منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، ويمكن لنا أن نعرف المرض النفسي المهني: إنه حالة طبية تؤثر على التفكير والمزاج والشعور للعامل المصاب، وكذلك تؤثر على التواصل مع محيطه وأداء مهامه اليومية، مما يؤدي إلى اضطراب وظيفي في شخصية العامل المصاب، نتيجة ضغوطات بيئة العمل المختلفة التي يتعرض لها.

والسؤال المطروح اليوم، والذي هو برسم مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: هل لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومديرية الصحة والسلامة اهتمام بهذا الجانب من السلامة والصحة النفسية المهنية؟ هل لديها قسم خاص للأمراض المهنية النفسية؟ وهل لديها بعض المتخصصين بهذا الجانب؟ وهل قامت ببعض الدراسات أو الأبحاث حيال ذلك لأجل تطوير جدول الأمراض المهنية في هذا الجانب؟

اجتماع الترويكما .. وما بعد سورية!



تركز الاهتمام الإعلامي المواكب لاجتماع الترويكما الأخير على تلك المواقف المتعلقة بالوضع الميداني في سورية، وعلى أهمية ذلك، وتعميق التوافق حول هذه المسألة، وبالدرجة الأساس التوافق على محاربة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وقرّر المسلحين، والقرار 2254. على أهمية كل ذلك، نطّن بأن نتائج الاجتماع تتجاوز المسألة السورية إلى ما هو أبعد، وأعمق، إلى ما هو عالمي، إلى الصراع بين القوى الصاعدة والمتراجعة على النطاق الدولي..

أمريكا في «اللعب بالعضلات». من جهته عالم السياسة، الصحفي يوري سفيثوف، أوضح على راديو سبوتنيك، ما الذي يثير اهتمام ألمانيا بالوضع في سورية، وقال: «أعتقد أن هذا الموقف جاء نتيجة الاجتماع الأخير بين ميركل وبوتين، الذي ناقشا فيه احتمال مساهمة أوروبا في إعادة إعمار سورية. كنت في ذلك الوقت في ألمانيا. والألمان كانوا مهتمين جداً في هذا الجانب من المفاوضات، لاعتقادهم بأن استعادة السلام في سورية سيقضي على التدفق غير المنضبط للمهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي وألمانيا بالذات، وأعتقد أن المفاوضات استمرت على مستوى الخبراء منذ ذلك الاجتماع، وجاءت بعض هذه النتائج..»

وأجرى بوتين وميركل في 18 أغسطس الماضي، محادثات في مقر الحكومة قرب برلين. وقد ناقش الزعيمان لمدة ثلاث ساعات الأوضاع حول أوكرانيا وسورية وإيران، والعلاقات الحالية بين البلدين وأهمية تطوير الحوار بينهما في جميع الجوانب. لم يتوقف الأمر على ألمانيا المثقلة بأزمة اللاجئين، واللاهئة للحصول على حصة من كعكة إعادة الإعمار السورية، فحتى وزير الخارجية الأمريكية، ورغم عرض العضلات الأمريكي والتهديدات الأمريكية بتوجيه ضربات إلى القوات السورية، كان قد أرسل إشارات «إيجابية» في هذا المنحى، وعبرت واشنطن في وقت سابق عن مشاطرتها قلق موسكو من تواجد الإرهابيين في إدلب، وأعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو استعداد واشنطن «للعمل في قضية الإرهاب» في المحافظة.

تحول عالمي

باختصار، أن ما يجري في إدلب، هي استكمال لإظهار ميزان القوى الدولي الجديد، وترسيخ له، وتعبير عن انتصار جديد لخيارات القوى الصاعدة في العلاقات الدولية.

كان يحمل تنسيق الأمر الواقع بين الدول حتى الآن، فإن التطورات اللاحقة ستضع جميع القوى والدول أمام حقيقة لا تقبل الجدل حولها، وهي: أن المخرج الوحيد أمامها هو التنسيق والتعاون والتحالف من أجل إرساء علاقات دولية جديدة، قائمة على الاعتراف المتبادل بالحقوق، للجميع، ومن قبل الجميع.

تأثيرات دولية.. ميركل وبومبيو

اعتبرت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، أن محافظة إدلب تحتوي على قوى متشددة. ونقلت وكالة «رويترز» يوم الخميس 6 أيلول، عن ميركل قولها، «إن الوضع في محافظة إدلب السورية معقد وهناك قوات متشددة ينبغي محاربتها». كما أكدت أن ألمانيا وروسيا تتحملان مسؤولية إيجاد حل لوقف القتال في أوكرانيا وسورية، وأكدت على ضرورة تفادي أية كارثة إنسانية في إدلب.

وحسب العديد من المحللين، يعتبر الموقف الألماني بمثابة موافقة على وجهة النظر الروسية، وسبقت تصريحات المستشارة الألمانية حول إدلب، زيارة وزير خارجية بلاده إلى تركيا للتنسيق مع نظيره التركي حول أزمة اللجوء المتوقعة من المحافظة، بما يعني موافقة واضحة على العملية المرتقبة في إدلب.

ونوهت إلى أنها ناقشت مع بوتين مسألة الإصلاحات الدستورية والانتخابات المحتملة، في لقائهما السابق في سوتشي، في أيار الماضي، وترغب ألمانيا في بدء العملية السياسية في سورية، حتى يتمكن جزء على الأقل من ملايين المشردين بسبب الحرب، واللاجئين من العودة إلى ديارهم.

تعلّقاً على دعم مستشارة ألمانيا، أنغيلا ميركل، للمرة الأولى عمليات روسيا في سورية، قال الخبير يوري سفيثوف: إن المهم الآن، ما إذا كان من الممكن تقييد رغبة

التحول في المواقف التركية هو خيار الضرورة التاريخية الوحيد امام تركيا لبقائها كدولة في ظل العظمى

خيار الضرورة التاريخية الوحيد أمام تركيا، لبقائها كدولة في ظل الأزمة الرأسمالية العظمى، ومن ثم تبوّؤ المركز الذي يتلائم مع قواها الحقيقية في الخريطة الجيوسياسية الإقليمية - الدولية الجديدة التي يجري تشكيلها، بعيداً عن دورها الوظيفي التابع تماماً في العقود الماضية، وحقيقة الأمر أن المسألة تبدأ من واشنطن وليس من اسطنبول أو أنقرة، فواشنطن المأزومة تحاول تحميل الدول الأخرى عبء الأزمة العvisية على الحل، ولا فرق هنا بين حليف أو عدو، أو من يحاول أن يتموضع ما بين بين، و«الحرب الاقتصادية» حسب توصيف أردوغان التي شنتها الولايات المتحدة على الحليف السابق الدليل القاطع، والمرأة العاكسة لوضع واشنطن، التي تسعى إلى إنهاك واستنزاف الكل، طالما أنها هي منهكة، ضمن المحاولات العvisية الرامية على إبقاء سيادتها العالمية التي أصبحت جزءاً من الماضي، بمعنى آخر، إن واشنطن المأزومة تدفع حلفاءها دفعاً إلى اتخاذ مواقف مستقلة.

روسيا مرة أخرى

حالة واشنطن هذه، تضع الأساس الموضوعي الذي يمكن روسيا من التقاط اللحظة التاريخية، ويفسح لها مجالاً واسعاً، لاستكمال مشروعها في إنهاء الهيمنة الأمريكية، وفرض المزيد من التراجع على واشنطن، ولجم مشروع الفوضى الخلاقة، وبالتالي: فإن ما يجري في العمق يعني وضع الأساس المادي لوحدة شعوب الشرق، وإن

الخيار الروسي

واضح من نتائج الاجتماع وما تضمنه البيان الختامي، أن الرؤية الروسية تترسخ أكثر فأكثر، فخرطة طريق الحل هو القرار 2254، والتنظيمات التكفيرية يجب عن تعزل عن غيرها من المسلحين، وألا فإن الحرب عليها أمر محسوم، ربما تكون المرة الأولى أن تأتي هذه الثنائية بوضوح كامل وبشكل ملموس في وثيقة دولية، أي: الجمع بين السياسي والعسكري، لا تقديم أحدهما على الآخر، وهو وكما هو معلوم خيار روسي من ألفه إلى يائه ومنذ الدخول الروسي المباشر على خط الأزمة السورية، مع الإشارة بأن ما برز في وسائل الإعلام من خلافات لم تتعد إفساح المجال لنزول تركيا عن الشجرة، والتراجع عن مواقفها السابقة، بدلالة أن عملية الحسم التي تجمع بين السياسي والعسكري، تسير قدماً إلى الأمام رغم هذه التباينات الإعلامية، وبمقارنة بسيطة بين ما جرى بين عملية إنهاء الوضع الشاذ في إدلب، وبين ما جرى سابقاً في حلب والغوطة والمنطقة الجنوبية، يمكن الاستنتاج بكل بساطة: أن هذا الخيار هو الذي ينتصر، رغم مختلف العراقيل التي تظهر عشية الإقدام على أية عملية، وإذا كان هناك ما هو جديد، فإن المؤكد هو تسارع إيقاع العملية وإنجازها.

تركيا وخيار الضرورة

إن فهماً عميقاً للدور التركي، يجب أن ينطلق من خارج دائرة الأزمة السورية، إلى بعده العالمي، فالتحول في المواقف التركية هو

آخر أيام «الكومسيون»



يمكن وصف المرحلة منذ أواسط الثمانينيات وحتى عشية انفجار الأزمة السورية، بأنها مرحلة الصعود السريع والهيمنة لفئة «الكومسيونية»؛ وبتعبير آخر: البرجوازية البيروقراطية التي اندمجت مع البرجوازية الطفيلية بعد تحالف وصراع على الحصص امتد منذ أواسط السبعينيات، لينتهي بتحولهما إلى شريحة برجوازية جديدة ميزتها الأساسية هي امتلاكها رأس مال مالي ناتج عن تراكم النهب والفساد البيروقراطي.

■ مهند دليقان

التوازن الدولي بين الشرق والغرب حين وجود الاتحاد السوفياتي. وبعد الانهيار، انقلبت الأمور من عقالها ببطاء بادئ الأمر، ثم بتسارع كبير منذ 2005، حيث «تكيف» الكومسيونية الجدد الذين باتوا منتفذين إلى درجة كبيرة داخل جهاز الدولة، مع ما ظنوا أنه توازن القوى الدولي الجديد الذي ينتصر فيه الغرب، وبعد عقد ونيف تيقنوا أن الأمر ليس كذلك «مع الصعود الشرقي للبين» فعادوا لمحاولة لعب دور وسط بين الضفتين مع ميلهم المصلحي- الغريزي باتجاه الغرب. الجديد في المسألة، أن هذه المحاولة لم تعد لديها مقومات النجاح؛ فما يجري في عصرنا هذا ليس توازناً صافياً على غرار الحرب الباردة يمكن اللعب عليه، بل هو انتصار لنموذج جديد في العلاقات الدولية أساسه انتهاء التبادل اللامتكافئ الذي يشكل الكومسيونية امتداده ضمن الدول المنهوبة وإحدى أدواته الأساسية، مما يعني انتهاء الهامش الموضوعي الذي كان يعمل ضمنه الكومسيون.

من جانب آخر، فإنّ قوانين التطور الداخلي

انطلق رأس المال هذا ليلعب دوره ضمن السوق المحلية عبر واجهات مختلفة «ما سمي في حينه بظاهرة القطط السمان»، وليبدأ بمحاولة نسج العلاقات الدولية بديلاً عن البرجوازييتين التقليدية والطفيلية التقليدية.

وصفة هذا «التطور» الذي جرى في سورية خلال ثلاثة عقود مضت، هي الوصفة المثالية للنموذج الرأسمالي التابع، يضاف إليها خصوصية سورية الجيوسياسية الفريدة وفائقة الأهمية، والتي تعززت بحكم ميزان القوى الدولي وتغيراته السريعة خلال هذه العقود، إذ أن بنية القاعدة الجماهيرية للنظام السياسي في سورية كانت لوقت غير قصير تتألف من الفلاحين الصغار والمتوسطين وجماهير الكسبة الصغار بشكل عام، والمستفيدين من مكتسبات الستينيات والسبعينيات، وكذلك الأمر نسبياً مع العمال. هذا الوجه من أوجه الحالة السورية كان مفيداً إلى حد بعيد في المناورة ضمن

ثورة مضادة تحت سقف الحوار» يتحالف ضمنها فاسدو الطرفين برعاية غربية لإعادة إنتاج التبعية مع بعض التغيرات الشكلية. نستطيع القول الآن: إنَّ هذا الاحتمال بات من الماضي، ولعل من الجيد أن التحالف قد جرى فعلاً بمعنى المواقف الملموسة، لأن ما سيتبع ذلك هو الهزيمة النهائية لهذا التحالف، والتي ستدفع بدورها نحو بناء نموذج جديد للدولة الوطنية المستقلة حقاً وفعلاً، سياسياً واقتصادياً... نعيش الآن ربع الساعة التاريخية الأخير قبل البدء بذلك.

في سورية لم تعد تسمح باستمرار هذه الظاهرة وهذه الفئة الطبقية التي استنفدت أية إمكانيات، أو قدرات على حلّ أية مشكلة من مشكلات البلاد، ولا أدل على ذلك من توقف النمو الحقيقي بشكل نهائي مما قبل الأزمة، وتفاقم الفقر والبطالة والتهتك الخدمي الذي باتت البلد معه مكاناً غير صالح لحياة كريمة بحدودها الدنيا بالنسبة للقسم الأعظم من السوريين.

كانت قاسيون قد حذرت في افتتاحية عددها 546، الصادر في آذار 2012 من «احتمال

مسرحية الكيماوي المفضوحة

الأسلحة مع وقود وزيتوت تشحيم»، لافتة إلى أن «الشحنة استقبلها قياديان رفيعان في هذه الجماعة المسلحة غير الشرعية».

وبتاريخ 2018/9/8 قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور كوناشينكوف: «تتوفر لدى وزارة الدفاع الروسية معلومات موثوقة تدل على أنه تم في مركز قيادة الإرهابيين الواقع في منطقة مدرسة الوحدة بمدينة إدلب في 7 من أيلول الجاري اجتماع لزعما جماعتي «هيئة تحرير الشام» «جبهة النصرة» و«حزب تركمانستان الإسلامي» بمشاركة المنسقين المحليين لـ«الدفاع المدني السوري» «الخوذ البيضاء».

وأضاف أنه تم في هذا اللقاء التنسيق النهائي لسيناريوهات إجراء وتصوير مسرحيات الحوادث باستخدام المزعوم للمواد السامة من قبل القوات الحكومية السورية ضد السكان المدنيين في التجمعات السكنية بجسر الشغور وسراقب وتفتناز وسرمين.

ارتباك وتوريط

بعد كل هذا الافتضاح للمسرحية المزعومة، بفصولها وممليها وأبطالها، تؤكد الولايات المتحدة على استمرار دورها الإخراجي لها، حيث قال رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الجنرال جوزيف دانفورث: أن بلاده «لم تتخذ بعد قراراً معيناً حول طبيعة ردها على الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية من قبل القوات السورية»، مضيفاً: «لكننا أجرينا حواراً روتينياً مع الرئيس لضمان أنه على علم بمخططاتنا في حال استخدام الأسلحة الكيميائية». هل هو ارتباك أم مكابرة أم عجز أو توريط..



مؤكداً أن موسكو ترى في هذه المعلومات دليلاً على اختلاق «ذريعة لتوجيه ضربة عسكرية جديدة في سورية، وهو أمر يثير قلقنا البالغ»، ناصحاً الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين بالامتناع عن هذه الخطوة، موضحاً أنها ستكون ضربة شديدة تستهدف الحل السياسي، لكنها لن تخدم المسلمين الذين يزود عنهم الغرب، في كل حال من الأحوال.

وبتاريخ 2018/8/29، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن المسلحين في محافظة إدلب حصلوا على شحنة كبيرة من المواد السامة تم إيصالها برفقة عناصر من «الخوذ البيضاء» لتنفيذ فبركة هجوم كيميائي، و«المواد السامة جرى نقلها، وبرفقة 8 عناصر من منظمة الخوذ البيضاء، إلى مستودع يستخدم من قبل مسلحي تنظيم أحرار الشام لتخزين

الإطلاق الصاروخية على التجمع السكني كفرنيتا الواقع على بعد 6 كيلومترات جنوب مدينة الهبيط، باستخدام المواد السامة، وأضاف أنه يتم في كفر زيتا إعداد مجموعة من السوريين الذين تم نقلهم من الشمال للمشاركة في مسرحية «إصابته» بـ«النخائر الكيميائية» و«قنابل البراميل» التابعة للقوات السورية، ومسرحية تقديم المساعدة الطبية من قبل المنقذين المزيفين من «الخوذ البيضاء» وتصوير تقارير مصورة لنشرها في وسائل الإعلام الناطقة باللغة الإنجليزية ووسائل الإعلام في الشرق الأوسط.

وبتاريخ 2018/8/29، جدد المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، في مجلس الأمن الدولي، قلق موسكو البالغ إزاء ورود معلومات حول تحضير استفزاز «كيميائي» خطير في محافظة إدلب السورية،

فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية بتاريخ 2018/9/9، أنها «تدرس خيارات عسكرية للرد على القوات الحكومية السورية حال استخدامها الأسلحة الكيميائية».

افتضاح مؤرشف

بتاريخ 2018/8/26 أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تستعد لشن ضربة على سورية من أجل تغطية هجوم كبير يعتزم المسلحون في محافظة إدلب شنّه على حماة وحلب، وأفادت الوزارة، بوصول خبراء أجانب إلى إدلب لتنظيم مسرحية «الهجوم الكيميائي» باستخدام النخائر المليئة بالكلور، ونقل المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية الجنرال إيغور كوناشينكوف عن مركز المصالحة الروسي أن الضربة «الهجوم» من منصات

ما زالت التحضيرات جارية على ما يبدو لإخراج مسرحية «الكيماوي» في محافظة إدلب شمال غرب البلاد، برغم فضحها ومن خلفها، مع مراميها وغاياتها.

أسئلة غير عفوية على سياسات هي كذلك أيضاً!



الحياة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ومستقبل البلد.

أسئلة غير عفوية

هل من الممكن أن نتجاوز نتائج الحرب والأزمة بالأدوات والسياسات نفسها التي أفرزتها؟

هل مصلحة أصحاب رؤوس الأموال والفاسدين أهم من مصلحة الوطن؟ هل هناك من يسعى لإطالة أمد الأزمة وتداعياتها؟

هل مصلحة أمراء الحرب والأزمة أهم من مصلحة البقية الباقية من الشعب؟

هل هناك من يسعى لإعادة إنتاج الأزمة، ويمهد لتجميع وقودها وحطبها مجدداً؟ هل وهل وهل...؟

كثيرة هي الأسئلة التي من الممكن أن تساق موجهة للحكومة والقائمين على السياسات المتبعة، بناء على ما سبق سرده فقط، علماً أن الجعبة فيها الكثير مما يمكن سرده وتفنيده غير ذلك، مع الكثير من الشواهد والأرقام على مجمل السياسات المتبعة، وما يمكن أن تفرزه من تساؤلات غير عفوية أخرى كثيرة، كان من نتائجها المباشرة على هذه الشريحة بشكل خاص وعلى بقية شرائح بشكل عام «التطفيش من التعليم- التطفيش من الإنتاج- التطفيش من البلد- التطفيش من الأمل- التطفيش من الحياة...». ومع ذلك نختصر لنقول: إن السياسات الليبرالية المتوحشة المستمرة والمتبعة منذ عقود هي المسؤولة بشكل رئيس عن كل ما وصلنا إليه وطننا وشعباً، ولا يمكن بحال أن نتوقع أفضل مما وصلنا إليه، في حال الاستمرار بنفس هذه السياسات، وبنفس العقلية السائدة على مستوى إدارة الأزمة، بذريعة الخروج منها، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وأمنياً و...، وهو ما يجب أن يتم العمل على تجاوزه والقطع معه من أجل الخروج الآمن فعلاً من الحرب والأزمة ونتائجها وتداعياتها، عبر زج الطاقات الوطنية والشعبية بوجه هذه السياسات والممارلين بها والقائمين عليها والمستفيدين منها، وهو ما سيكون!

وأثراً، لكن عندما ننظر إليها على أنها جملة متكاملة ومنتالية تمس الغالبية العظمى من الشعب، بتراكبها مع جملة ما تعرضت له هذه الغالبية من مغبات وكوارث وضغوط أمنية وعسكرية، وتشرذم ونزوح ولجوء طيلة سنوات الحرب والأزمة، لا يمكننا إلا أن نقول عنها: إنها لن تؤدي إلا لزيادة الاحتقان عبر زيادة أعداد المهمشين يوماً بعد آخر، مع الكثير من عوامل الإحباط والتئيب التي تزيد من درجات الاحتقان لدى هذه الأغلبية، خاصة مع زيادة معدلات الاستغلال التي تدفع ضريبةها منفردة، فيما ينعم الأثرياء وتجار الحرب والأزمة والفاسدين بالمزيد من الرخاء والرفاهية على حسابها، وعلى مرأى ومشاهدة ومباركة من الحكومة وأولي الأمر. فالقرارات الخاصة بالعملية التعليمية، اعتباراً من سياسات القبول في التعليم العام والمهني أو الجامعي، وصولاً إلى المناهج والكتاب الجامعي، والتطفيش المتتابع والمتتالي في المراحل التعليمية كافة، تؤدي بنتيجتها إلى تكريس وزيادة التجهيل المجتمعي، شاء أن يقبل بذلك مصدر هذه القرارات ومعتمده هذه السياسات واقتنوا به، أم لم يقبلوا بذلك ولم يقتنوا به، والسياسات الخاصة بتجميد الأجور وزيادة معدلات الفقر بالتوازي مع ارتفاعات الأسعار وتزايد تكاليف المعيشة المرتبطة برفع الدعم المتتالي تحت مختلف التسميات، ستؤدي بالنتيجة إلى مزيد من الاستنزاف في القوة العاملة واستهلاكها لأبعد الحدود وصولاً إلى زيادة الاحتقان، توازياً مع زيادة أعداد العاطلين عن العمل والمهمشين، وما يمكن أن يؤدي كل ذلك من إعادة إنتاج الأزمة، مع خلق وقودها وحطبها المتمثل أولاً وأخيراً بهذه الشريحة العممية التي غدت مكبلة ومغلقة الأفق رغماً عنها، مع ما تتعرض له من ضغوط إضافية، نتيجة الانكساعات السلبية لجملة من الآفات التي عملت عليها شبكات واسعة من المستفيدين والفاسدين، والتي زادت واتسعت خلال سنوات الحرب والأزمة «التهريب- المخدرات- الدعارة- تجارة الأعضاء- الخطف...»، بينما من المفترض أنها الفاعلة والمنتجة، والتي تعتبر عماد

جملة من القرارات والقوانين والتعاميم الصادرة حكومياً خلال السنوات القليلة الماضية كانت موجهة بجوهرها للشريحة العممية الشابة، وهي الغالبية الساحقة من الشعب السوري، كان آخرها القرار بشأن عدم قبول هؤلاء في الوظيفة العامة ما لم يكونوا قد أدوا الخدمة الإلزامية.

■ عاصي اسماعيل

السلع والخدمات، بما في ذلك الأساسية منها، بالتوازي مع ارتفاعات الأسعار المتتالية. ندرة فرص العمل، بما في ذلك الوظائف العامة، وزيادة أعداد الباحثين عن فرص العمل والعاطلين عنه. عدم الاهتمام بالإنتاج والعملية الإنتاجية ومستلزماتها، بما في ذلك تلك المحسوبة على أنها قطاع دولة، مؤسسات وشركات ومعامل. تخفيض الإنفاق على العملية التعليمية بما في ذلك البحث العلمي، ورفع معدلات القبول الجامعي عاماً بعد آخر. التحول من النظام الفصلي إلى النظام الفصلي المعدل، والتحويل من التعليم العام إلى الموازي للمستفيدين والمفصولين. زيادة الرسوم السنوية في التعليم الموازي، وزيادة الرسوم على المواد المحمولة في العام والموازي والمفتوح، وتعديل نظام التعليم المفتوح وتحديد سنين قبول الشهادة وسنوات الاستنفاد، وصولاً لحرمان الطلاب من دورة المرسوم، رغم الكثير من المطالبات المحقة، بذريعة انتهاء الظروف الاستثنائية. فرض التفرغ للقبول في الدراسات العليا والدكتوراه وفرض شرط الإجازة بلا أجر. سياسات الإسكان والتنظيم العمراني ونموذج «ماروتا سيتي» و«السكن الشبائي» و...

منح المزيد من التمويل والتسهيلات لأصحاب الثروة ورؤوس الأموال، وحرمان بقية الشعب من هذه التسهيلات وفرص التمويل رغم حاجتهم الأكبر.

الدفع نحو التهميش وزيادة الاحتقان

هذه السياسات والقرارات وغيرها الكثير، إذا تم الوقوف عندها فردياً، ربما نقول: إن فيها بعض الارتجالية أو التخبط، وفي أحسن الأحوال، وربما يقال عنها متعجلة، وفي غير أوانها ولم تأخذ حيزها الكافي من الدراسة والتحصيل على مستوى نتائجها

اعتباراً من القرارات الخاصة بالطلاب في مرحلة التعليم الجامعي، وما أكرها، مروراً بقرارات التعيين والتثبيت والقبول في الوظيفة العامة، على الرغم من قتلها، وصولاً إلى قرارات مفرزات الحرب والأزمة على مستوى شروط عودة الأهالي للمناطق المحررة، والتعويضات عن الممتلكات المعفشة والبيوت المدمرة، وليس آخراً بشروط المغادرة من البلد والرسوم المفروضة بمقابلها، وما بين كل ذلك من تفاصيل إضافية كثيرة، أثقلت كاهل هذه الشريحة وأصبحت عبئاً عليها، ومعيقاً أمام مستقبلها وطموحها.

الاستهداف بدءاً من الاستثمار

هذه الشريحة العممية من المفترض استقطابها وتسخير إمكاناتها وتطويرها واستثمارها وتوجيهها بالشكل الأمثل، خاصة ونحن مقبلون على مرحلة إعادة الإعمار التي تتطلب جهد الجميع وطاقتهم، وهو ما تتغنى به الحكومة وتزيد التصريحات الرسمية من أجلها، بما في ذلك ما يتعلق بمساعي عودة اللاجئين، ومن أجل الخروج الآمن قدر الإمكان من الحرب والأزمة ومفرزاتها. لكن واقع الحال يقول: إن هذه الشريحة يوماً بعد آخر يتم زجها لتصبح قيد التهميش والتطفيش، لاحقة من سبقها تهميشاً وتطفيشاً بسبب جملة السياسات الحكومية المتتابة والمستمرة منذ عقود، والتي كانت الحرب والأزمة بعض من نتائجها وتداعياتها، والتي أتت جملة من القرارات لاحقاً وبالأعلى عليها وعلى أفقها ومستقبلها، مثل:

الاستمرار بسياسات تجميد الأجور، وزيادة معدلات الفقر.

الاستمرار بسياسات تخفيض الدعم على

داعل.. إبطع.. الشيخ مسكين وغيرها..



ما زالت بلدات محافظة درعا تعاني من نقص في الخدمات العامة، وخاصة الكهرباء، حيث لا تزيد ساعات الوصل عن 3 ساعات خلال اليوم في الكثير من الأحيان في البعض منها، وغياها التام عن بعضها الآخر، مع ما يعنيه ذلك من تأثير مباشر على الأعمال والمهن، ناهيك عن متطلبات الحياة اليومية وضرورتها وتكريس الاستقرار فيها.

■ مراسل قاسيون

ومع إضافة بعض المشاكل والصعوبات اليومية الأخرى التي يواجهها الأهالي في بلدات هذه المحافظة، تصبح المعاناة أكبر وأوسع، وتصبح عودة الاستقرار وتكريسه أصعب.

مشكلة الكهرباء

بلدات داعل وإبطع على سبيل المثال، وبرغم توفر البنى التحتية الخاصة بشبكة الكهرباء، وتوفر الطاقة الكهربائية، إلا أن ساعات الوصل اليومي بأحسن حالاتها لا تتعدى 4 ساعات فقط في داعل، بينما تغيب بشكل تام عن إبطع، فيما يقول الأهالي: إن الإمكانية ربما تتوفر للتغذية بالتيار الكهربائي بما يعادل 12 ساعة يومياً، لكنهم عاجزون عن تبرير هذا النقص بالتغذية وأسبابه، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن نقص التزود بالطاقة الكهربائية ينعكس سلباً على الأعمال والحرف والمهن التي بدورها تعتبر من الخدمات الضرورية للأهالي، ناهيك عن الانعكاس السلبي على مستوى الضرورات الحياتية اليومية المرتبطة بالكهرباء صباحاً ومساءً وليلاً.

في المقابل، فإن بلدة الشيخ مسكين، كمثال على الطرف الآخر، وبالرغم من الدعوات لعودة أهلها إليها ورغبتهم العميقة بذلك، إلا أن إمكانات العودة والاستقرار فيها صعبة المنال بسبب حجم الدمار الكبير الذي أتى على البيوت والبنى التحتية والخدمية فيها،

بما في ذلك شبكة الكهرباء التي تعتبر من الضرورات الهامة، والإسراع بإعادة تأهيلها من أجل تزويد البلدة بالطاقة الكهربائية اللازمة، وذلك لارتباطها بجملة كبيرة من الخدمات الحرفية والمهنية المطلوبة من أجل عمليات الترميم على البيوت المدمرة جزئياً أو كلياً، وهي من أولى متطلبات عودة الاستقرار في هذه البلدة مع غيرها من الخدمات الضرورية الأخرى، كالمياه والمدارس والصحة، مع عدم تغيب أهمية صرف التعويضات المناسبة والعادلة للأهالي عن ممتلكاتهم وبيوتهم المدمرة.

وفوق كل ذلك، وعلى الرغم من تدني ساعات التزود بالطاقة الكهربائية في بعض البلدات، وغياها عن بلدات أخرى، إلا أن القائمين على العمل في شركة الكهرباء يطالبون الأهالي بتسديد مستحقات الشبكة والاشتراك والاستقرار، قبل المطالبة بعودة الطاقة الكهربائية مجدداً، علماً أن بعضها مدمر ولا توجد به لا شبكة ولا عدادات كهربائية، يضاف إلى ذلك أن مساعي قمع الاستمرار غير المشروع للطاقة الكهربائية تتم على حساب الأهالي أيضاً، فمن أجل مخالفة بشرى على سبيل المثال يتم قطع الكهرباء عنه وعن المواطنين المرتبطين بنفس الشبكة أيضاً، ناهيك عن أن حساب الكتلة المالية على الاستهلاك تؤخذ كمجموع موحد، بغض النظر عما إذا كان هذا الاستمرار مشروعاً أو مخالفاً، ما يعني: أن المواطنين الذين يستجرون الكهرباء بشكل مشروع هم من يتكبد قيمة استهلاك الكهرباء غير

المشروعة، وهو ما يعتبر عبئاً كبيراً بحق هؤلاء.

للمياه نصيبها!

بعض البلدات ذات الكثافة السكانية المرتفعة نسبياً عن غيرها، بسبب استقباليها لأعداد من النازحين من أهالي البلدات الأخرى، لم تقف معاناتها عند حدود نقص ساعات التغذية الكهربائية، بل تعدتها ارتباطاً مع ذلك بنقص المياه، حيث يتم اللجوء للصهاريج من أجل التزود بالمياه اللازمة، أولاً: بسبب الكهرباء نفسها، وعدم التنسيق في الضخ بالتوازي مع ساعات التزود فيها، وثانياً: بسبب شبكة المياه نفسها، كونها أصبحت مستهلكة ومتهلكة، ناهيك عما تعرضت له من أضرار بسبب الاعتداءات عليها، مع تسجيل غياب لعمليات الصيانة اللازمة والضرورية عليها، والبطء فيها إن وجدت!

مشكلة رغيف الخبز

مشكلة حياتية أخرى تواجه أهالي هذه البلدات تتمثل برغيف الخبز اليومي، حيث هناك معاناة من نقص الكميات المخصصة كطحين للخبز في الأفران، وما تنتجه من كميات خبز يومي لا تتناسب مع الاحتياجات اليومية على مستوى الاستهلاك العام، خاصة مع الضغط الإضافي الحاصل بسبب توزيع جزء من الكميات المنتجة للمناطق الأخرى، مع غياب تام للتنسيق على أوقات هذا التوزيع، والنتيجة هي: مزيد من الضغط المتواصل على الأفران والذي أدى لتدني في جودة الرغيف، بالإضافة إلى تسجيل بعض حالات النقص في الوزن، والتلاعب فيه أيضاً استغلالاً للحاجة، وكل ذلك على حساب المواطنين وحاجتهم لقوتهم اليومي.

قلق مرتبط بعوامل الأمان

الأهالي وبرغم الصعوبات اليومية التي يواجهونها، إلا أن ما يقلق عيشهم أكثر هو الجانب المتعلق بعوامل الأمان والأمان.

فالحديث عن احتمال وجود ألغام من مخلفات المجموعات المسلحة، مع عدم وجود مساح جادة من أجل إزالتها يجعل من حياة هؤلاء معرضة للخطر في أية لحظة، خاصة وقد تم تسجيل بعض الإصابات بين الأهالي نتيجة وجود بعض هذه الألغام بين بعض البيوت وفي الأراضي الزراعية.

أما الجانب المقلق الآخر، فهو: استمرار وجود بعض الأسلحة في متناول وحيازة بعض الأفراد في هذه البلدات برغم التسويات المنجزة، وخشية الأهالي من الاستخدام غير المشروع لهذه الأسلحة طيشاً واستهتاراً أو قصداً وعمداً، خاصة في ظل عودة بعض أنماط المحسوبية والولاء، بما في ذلك آليات الاستقواء بالسلاح والتبعية في بعض الأحيان، وتحديداً في البلدات التي لا توجد فيها مؤسسات للدولة حتى الآن، أو يعتبر تواجدها ما زال محدوداً فيها.

أخيراً: فإن عودة الاستقرار وتكريسه يتطلب استكمال ضروراته، اعتباراً من النواحي الخدمية والبنى التحتية، مروراً بمتطلبات الحياة اليومية وضرورتها، وليس انتهاءً بعوامل الأمان، وهذه الجملة المتكاملة والمتراصة من العوامل الضرورية لا يمكن لها أن تثمر المطلوب منها اجتماعياً واقتصادياً في حال العودة للأدوات السابقة نفسها في التعامل معها ومعالجتها، خاصة في ظل أنماط المحسوبية والفساد، التي بدأت تظهر مجدداً في مسعى لاستعادة زخمها الماضي استغلالاً واستقواءً على حساب الأهالي والبلدات والمستقبل.

الأهالي وبرغم
الصعوبات اليومية
التي يواجهونها
إلا أن ما يقلق
عيشهم أكثر هو
الجانب المتعلق
بعوامل الأمان
والأمان

بساتين الرازي.. المالكون الأصليون «أوت»



■ عادل إبراهيم

لم يعد سراً أن مشروع تنظيم خلف الرازي الذي أصبح اسمه «ماروتا سيتي» قد خرج من كونه مخصصاً لأبناء المنطقة وساكنيها، وأصبح لأصحاب الثروة والحظوة من الطبقة المخملية.

فبحسب المدير التنفيذي لشركة دمشق الشام القابضة، عبر إحدى وسائل الإعلام، أن: «سعر المتر المربع «هواء» من الأرض حالياً يتراوح بين 300 إلى 500 ألف ليرة سورية حسب موقع أرض المقسم وإطلالته»، وبأن: «دراسات الكلف المتوقعة لإنجاز أعمال البناء والإكساء بمواصفات عالية الجودة «سوبر ديوكس» تتراوح بين 400 و 500 ألف ليرة سورية أيضاً للمتر وفق نوع الإكساء».

أي: أن الحد الأدنى لسعر المتر المربع حالياً يتراوح بين 700 ألف إلى مليون ليرة سورية، وهو السعر الورقي التقديري المتداول، والقابل للزيادة استناداً لآليات العرض والطلب الجارية والمستمرة، ولا أحد يعلم ما قد تصل إليه حتى الأسعار لاحقاً عند البدء الفعلي بالتنفيذ، أو عند اكتمال المشروع.

الرفاهية الطاردة

حديث المدير التنفيذي لا يمكن إدراجه إلا ضمن إطار الترويج والدعاية للمشروع، خاصة وأنه استفاض بمواصفات المنطقة وحجم الرفاهية والخدمات المتميزة المزمنة فيها، وبرغم إشارته إلى مالكي الأراضي إلا أنه أكد بأن: «الفئة المستهدفة في هذا المشروع هي الفئة التي تبحث عن الرفاهية والتميز». أما ما يؤكد أن المشروع برمته لم يعد مخصصاً

لأبناء المنطقة ومالكي أرضها فهو ما أضافه بقوله: «القدرة على تحمل تكاليف الإقامة والخدمات هي المحدد الرئيس لشريحة السكان التي سوف تقطن فيها، وأن سكان هذه المنطقة من المالكين الأصليين لأراضيها قد أدركوا مسبقاً ذلك، وعملوا على تخصيص بعض الشقق أو المحال التجارية في أبنيتهم». وعن المدة الزمنية لإنجاز المشروع أوضح المدير التنفيذي إلى أن: «السقف الزمني لإنجاز المشروع بحدود خمس سنوات».

ليلة القدر في جيوب الاستثمار

للتذكير، وبعيداً عن الاستفاضة والشرح المطول، فإن مشروع تنظيم بساتين الرازي كان قد أعلن عنه في عام 2012، ووضع حيز

«ليلة القدر» التي جرى الحديث عنها لن تشهدها عملياً إلا تلك الشريحة المحظية من أصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن الرفاه والمزيد من الأرباح

التنفيذ بموجب المرسوم 66 في حينه، مع مهلة زمنية للتنفيذ معلنه بتمتته هي 4 سنوات، وقد قيل بوقتها بأن «أهالي الرازي سيشهدون ليلة القدر» مع الكثير من الترويج للمشروع والحرص على مصالح أصحاب الأرض في المنطقة وساكنيها، إلا أنه ومنذ ذلك الحين دخلت المنطقة حيز الاستثمار والاستيلاء المشروع على ملكيات مواطنيها وساكنيها، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة الذين اضطروا للبيع أولاً، وتبعهم بذلك أصحاب الملكيات المتوسطة الذين تم استنفادهم عبر عامل الزمن «المطاط» على المستوى التنفيذي، والبقية الباقية من هؤلاء، على قلتهم، سوف يدفع بهم خارجاً من خلال تكاليف الإقامة، ذات الرفاهية، التي أشار إليها المدير

التنفيذي في حديثه. ولعل ما يعيننا من إعادة تسليط الضوء على منطقة خلف الرازي مراراً وتكراراً، هو: أن فكرة المشروع تم اعتبارها ممكنة التطبيق على المناطق التنظيمية كافة المزمعة لاحقاً على طول البلاد وعرضها، أي: إن مصير المواطنين في هذه المناطق لن يكون بأحسن حال من مصير سكان بساتين خلف الرازي ومالكي أرضها الأصليين، في ظل هذا النمط من التغول الاستثماري على حساب حقوقهم ومستقبلهم، والنتيجة الحتمية المتوقعة من كل ذلك، هي: أن «ليلة القدر» التي جرى الحديث عنها لن تشهدها عملياً إلا تلك الشريحة المحظية من أصحاب رؤوس الأموال الباحثين عن الرفاه والمزيد من الأرباح فقط لا غير.

حلب.. دكاكين التعليم

■ هراسك قاسيون

تراجع الواقع التعليمي والعملية التعليمية لم يعد بخافٍ على أحد، لا من حيث مقدماته ولا من حيث نتائجه، وصولاً إلى تسليح التعليم، وبروز ظاهرة «دكاكين التعليم» على هامشه.

اعتباراً من احتفاظ الطلاب في الشعب الصفية وفي المدارس، بسبب خروج بعضها عن الخدمة نتيجة الحرب والدمار، مروراً بالمنافسة مع المعاهد والمدارس الخاصة المرخصة، التي زاد نشاطها بسبب الترهل بالعملية التعليمية في المدارس الحكومية لأسباب كثيرة وعديدة، وصولاً للدروس الخاصة التي يتم اللجوء إليها اضطراراً لترميم بعض الفجوات والنقص عند بعض الطلاب.

تسليح التعليم

المدارس والمعاهد الخاصة، وبسبب هذا الواقع التعليمي وبذريعة سد الفراغ الحاصل به، أصبحت ملاذاً لأبناء أصحاب الأموال، وعلى الرغم من ذلك فإن أقساطها المرتفعة ذات الأرقام المربحة أصبحت تكسر ظهر هؤلاء، بمقابل محدودي الدخل الذين لجأوا إلى بدائل أخرى تتمثل بالدروس

الخصوصية، التي لا تقل تكلفتها من الناحية العملية عن تكلفة المدارس والمعاهد الخاصة، والنتيجة، أن السمة العامة على العملية التعليمية أصبحت مصبوغة بالتسليح والمنافسة، التي يدفع ضريبتها الطلاب على مستوى تحصيلهم العلمي، وذووهم على مستوى التكاليف المرتفعة والمرهقة.

المدرس الجوال

اللافت- في ظل هذا الواقع، وفي ظل عدم توفر فرص العمل أمام الخريجين الجامعيين، وإغلاق أبواب التوظيف أمامهم- أن البعض من هؤلاء تحولوا إلى مدرسين جوالين، وكانهم مندوبو مبيعات يروجون لشهاداتهم من أجل الحصول على ساعة دراسية لهذا الطالب، وجلسة تعليمية لذلك، والنتيجة المضافة، هي: زيادة المنافسة غير العادلة بين الاختصاصيين وغير الاختصاصيين، مع المدارس والمعاهد على استقطاب الطلاب،



أرض الواقع بأن السياسة التعليمية عملياً تسير نحو الخصخصة بخطى واضحة ومتسارعة، وخاصة خلال السنوات الأخيرة، والأكثر أسفاً ووبالاً بأن هذه الخصخصة يزداد تشوها يوماً بعد آخر، على مرأى ومسمع ومباركة الرسميين، وكأننا أمام تجهيل متعمد ومقصود لن يدفع ثمنه إلا المجتمع، مستكلاً بشكل مقصود أو غير مقصود أيضاً ما بدأت الأدوات الفاشية خلال الحرب على الأرض.

أمام مستقبل غامض، وجيل غير واضح الهوية، خاصة بعد سبع سنوات من الحرب تعرض خلالها هذا الجيل إلى شتى أنواع التشويه الفكري والنفسي والاجتماعي، مما يجعل من الضروري أن يكون التعليم كمنظومة متكاملة أمام استحقاق ملح في معالجة نتائج الحرب من جهة، وتهيئة الأجيال للمرحلة القادمة للبناء من جهة أخرى. لكن ما نشهده في المقابل على

والمحصلة النهائية من كل ذلك، هي: ألا عملية تعليمية ترجى في ظل هذا الواقع الذي حول التعليم إلى سلعة تباع بغض النظر عن سويته ومستواه، على حساب الطلاب في الجانب العلمي والمعرفي، وعلى حساب ذويهم في الجانب المادي والمعيشي، كما على حساب المستقبل بالنتيجة والمال.

بين الضرورة والواقع

هذا الواقع وهذه المقدمات تضعنا

دير الزور.. رسوم على كل شيء



مضى عام تقريباً على انتهاء حصار أحياء دير الزور، ودحر التنظيم الفاشي التكفيري داعش من بقية أحياء المدينة، وريفها الشرقي والغربي جنوب نهر الفرات، بينما ما زال ريفها الشمالي، نصفه تحت هيمنة «قوات قسد» ونصفه الآخر تحت سيطرة داعش..

مراسك قاسيون

وعلى الرغم من ذلك ما أن ينتهي الأهالي من مصيبة، حتى تبرز لهم مصائب عدة، سببها التعليمات والفساد والنهب والتعيش و..

مسلسل تحصيل الذم

تم إلزام أهالي البيوت المدمرة، بتبرئة ذمتهم وتسديد قيمة فواتير الكهرباء والهاتف والماء، عن سنوات كانوا فيها مهجرين، ولم تكن فيها آنذاك لا كهرباء ولا ماء ولا هاتف، وذلك كي يتمكنوا من تقديم أوراقهم إلى لجنة الكشف عن الأضرار وتقدير قيمتها، في انتظار الحصول على هذه الأموال التي يمكن أن تطول ويموت أصحابها قبل الحصول عليها، علماً أن قيمتها محسومة بالألأ تزيد عن 30% من القيمة الفعلية، والتي لا تساوي شيئاً في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء وأجور المهنين وغيرها من مستلزمات إعادة إعمار وتأهيل منازلهم، بل ربما لا تساوي حتى أجور رفع الأنقاض للمنازل المدمرة، أو التي أصبحت بعد التعيش هيكلاً فقط، بل حتى الهيكل جري فككته وبيعه كحديد خردة أو بلوك أحياناً من قبل بقايا المعفشين.

أجور النقل!

ما تزال أجور النقل مرتفعة جداً، والسبب ليس جشع أصحاب شركات النقل،

وأصحاب السيارات فقط، وإنما ما يدفعه السائقون من إتاوات لبعض الحواجز بين المدينة وريفها، أو بين المدينة والمحافظات الأخرى، والتي يجري تحميلها للركاب عبر إضافتها إلى سعر تذكرة الركوب، فالمعلم أو الموظف أو طالب الجامعة الذي يسكن في الريف ويعمل في المدينة، أو العكس، أو المواطن الذي عليه مراجعة إحدى دوائر الدولة كالنفوس، أو التجنيد وغيرها، عليه أن يدفع 2000 ليرة ذهباً ومثلها إياباً لمسافة تتراوح بين 20 و30 كم، وهذا يعني أن راتبه لا يكفيه أجور نقل، فمن أين له أن يأكل ويعيش فقط؟

المواطن الذي عليه مراجعة إحدى دوائر الدولة عليه أن يدفع 2000 ليرة ذهباً ومثلها إياباً لمسافة تتراوح بين 20 و30 كم

ضرائب ورسوم إضافية

ضريبة أخرى تفرض على أهالي دير الزور، وحيواناتهم وممتلكاتهم، وعلى تحركاتهم وتنتقلهم، وتجبى علناً وبموجب إيصالات لا تعرف أين تذهب هذه الأموال المجبأة! فسيارة الشحن يتراوح «ترسيمها» بين 200 ألف و400 ألف ليرة حسب حجمها، وبالطبع هذا سينعكس على أسعار المواد التي تنقلها، فيرتفع سعرها ضعفين أو ثلاثة، وعلى سبيل المثال: يرتفع سعر بلوكة البناء من حوالي 150 ليرة إلى 500 ليرة، وكذلك على بقية المواد كالمواد الغذائية وغيرها.. وقد طالت ضريبة الترسيم المواطنين الذين يعبرون من الضفة الشمالية لنهر الفرات

إلى الضفة الجنوبية، فعلى كل مواطن يعبر أن يدفع 5 آلاف ليرة، وإذا كان يحمل أداة منزلية 5 آلاف أخرى.. وكذلك إذا أراد أن يبيع خروفاً في سوق الغنم ليشتري بثمنه بعض حاجاته عليه أن يدفع 5 آلاف ليرة، بموجب إيصال..

أشج المواطن باتت الضرائب تلاحقه، فأية فاتورة تجد أن الضرائب أحياناً تتجاوز قيمتها، وبعضها بحجة المجهود الحربي وبعضها بحجة إعادة الإعمار و.. و..

ألا يكفي المواطن معاناته من الفقر والجوع والبطالة وفقدان الأمان، لتأتي الضرائب وتنتزع ما بقي في جيوبه المتقوبة، إذا بقي فيها شيء!

الرفيق محمد علي «أبو محمود».. وداعاً

توفي قبل أيام في مدينة طرطوس الشيوعي القديم الرفيق محمد علي «أبو محمود» عن عمر ناهز الـ 87 عاماً، أمضاه منذ نعومة أظفاره داخل الحزب، في النضال من أجل لقمة العيش وكرامة الوطن والمواطن، ودفاعاً عن مجتمعه وحزبه ووطنه، وبقي وفياً للمثل والمبادئ الشيوعية حتى لحظة فراقه الأخيرة.



الرفيق الراحل من مواليد 1932م، وهو من قرية حصين البحر، التي ودعته مع أهلها ورفاقه الشيوعيين في محافظة طرطوس خلال موكب مهيب، وقد شارك في التشييع عدد كبير من مثقفي المحافظة مع محبيه وجيرانه وأقاربه، ووفد

دفاعاً عن الفلاحين بوجه ظالمهم، وبموافقة الوطنية والطبقية، حيث سبق وأن تم اعتقاله في إحدى المظاهرات ضد مد خط التابلاين، وفي مظاهرات أخرى ضد حكومة حسني الزعيم، حيث كان مثلاً للشيعي «ابن البلد» الملتزم بالشيوعية وأخلاقيها بالفطرة، متابعاً لمهامه الحزبية في المحافظة وداخل الوطن وصولاً إلى طرابلس في لبنان، فاتحاً بيته الشيوعي، صباحاً مساءً وفي أحلك الظروف، لرفاقه وأصدقائه وجيرانه وأهل بلدته وكل من يثق بابه.

هينة تحرير قاسيون تقدم بالتعازي الحارة إلى أبناء الرفيق الفقيد وذويه ورفاقه وأصدقائه ومحبيه.

الحزب في طرطوس.. عرف عن الرفيق الراحل كرهه للظلم، وبموافقه ضد الاقطاع

سلوم، مع أربعة أكاليل ورد باسم «قيادة الحزب- د. قري جميل- هيئة تحرير قاسيون- منظمة

من منظمة حزب الإرادة الشعبية في طرطوس ضم كل من الرفاق: سلام حسني- صلاح معنا- محمد

كفوا عن أبنائنا



خلال مرحل التعليم الأساسي والثانوي، أو وصولاً إلى المرحلة الجامعية، والتي يتم تكريسها عبر السياسات التعليمية المتبعة كجزء من منظومة السياسات الليبرالية المحابية أصلاً لهذه النخبة والحرصة على مصالحها، وكل ذلك سبق وأن تم الحديث عنه جملة وتفصيلاً عبر الكثير من وسائل الإعلام، نقداً وتمحيصاً.

حق بمسؤولية الحكومة

إن فرض اللباس الموحد في المدارس، قفراً على الأزمة ومفرزاتها وتعالياً على الظروف الاقتصادية المعيشية القاسية التي يعاني منها الغالبية العظمى من الشعب، وصولاً لا اعتباره معياراً لاستقبال الطلاب من عهده في بعض المدارس، خرج عن كونه ثقافة ذات غايات وجوهر، بل أصبح بالمحصلة أداة فرز وتمييز جديدة موجهة نحو فقراء الحال والمعدمين، لإبعاد أبنائهم عن العملية التعليمية ومتابعتها بشكل رسمي.

فالحق بالتعليم المجاني هو المُلزم وفقاً للدستور، وهو ما يجب أن تتم المحاسبة على عدم تنفيذه والتقييد به، وأية إعاقة أو عرقلة أو شروط تحول دون الوصول لهذا الحق تعتبر مخالفة قانونية ودستورية تجب المحاسبة والمساءلة عنها وعليها، فجوهر الأمر هو العملية التعليمية نفسها وبذاتها أولاً وأخيراً وأهمها، على ذلك فإن الإلزام باللباس المدرسي لا يجب أن يصبح شرطاً بانتفاذه تتنفي العملية التعليمية ويحرم على إثرها الطالب من حقه بالتعلم وهذا الأمر لا يمكن اعتباره مزاجاً أو ارتجالاً وسواها من التسميات والمترادفات، بل هو تدفج على حق التعليم المجاني المفترض أنه مصان دستورياً وقانونياً، وعلى الحكومة تأمين وتسهيل سبل الوصول إليه وبمسؤوليتها تحقيق ذلك، كي لا تكرر مشاهد الانسحاب والحرمان على الطلاب وذويهم، وحرصاً على مستقبل الوطن المتمثل بمستقبل جميع أبنائه وكراماتهم.

بها مادياً ومعنوياً، ناهيك عن الجانب الاقتصادي وعوامل الأمان المرتبطة ببعضها كذلك الأمر.

على ذلك، فإن اللباس الموحد في بعض القطاعات ليس وليد صدفة بل هو نتاج ثقافة مجتمعية غارقة في القدم، فرضته جملة من العوامل التاريخية، وقد صبغت كل مهنة وكل حرفة وكل قطاع بطابعها وفقاً لضرورتها وحاجاتها وطبيعتها وجوهرها وغاياتها، مع بعض التغيرات المرتبطة بتطور ثقافة المجتمعات ودرجة هذا التطور، حالها كحال أي لباس آخر واقتارنه ببيئته الاجتماعية وطبيعته الطبقية.

اللباس أداة فرز

واقع الحال اليوم، يقول: إن اللباس الموحد في المدارس ينحو ليصبح دليلاً فاقعاً على التباين والتماييز الطبقي، فسعره لم يعد يتوافق مع إمكانات الفقراء لتأمينه، ناهيك عن النوعية والمواصفة والجودة التي أصبح بعضها موجهة خلال عملية التصنيع للنخبة من الطلاب من أبناء الأثرياء دوناً عن سواهم. فنظرة واحدة على طابور إحدى المدارس، أو خلال ساعات الدخول والانصراف منها، تكفي لمشاهدة التمايز الطبقي بين الطلاب من خلال لباسهم وحفاظهم وأحذيتهم، ما يعني: أن الغاية المتوخاة منه شكلاً لم تعد متوفرة كما لم تلغى عوامل التباين بين الطلاب، مع ما تتركه من أثر معنوي في نفوس فقراء الحال من هؤلاء، وهم الغالبية. أما عن الغاية الأسمى، وهي: التركيز على جوهر العملية التعليمية من خلال الالتفاف على الجوانب الطبقية والاجتماعية شكلاً، فنظرة سريعة على جوهر هذه العملية، يتبين بأنها قد أصبحت هي الأخرى تنحو متوجهة للنخبة من أبناء الأثرياء دوناً عن فقراء الحال والمعدمين والمسحوقين، وخاصة ناحية إمكانية متابعة التعلم التي تتحاذ يوماً بعد آخر لمصلحة أصحاب الثروات وأبنائهم، سواء في المدارس الخاصة والدروس الخصوصية

ربما لا غرابة من مشاهدة طفلة باكية وهي تعود أدراجها إلى بيتها بعد أن تم منعها من دخول المدرسة بسبب عدم تقيدها باللباس المدرسي في بعض المناطق، علماً أن ما ترتديه من ملابس، مع ما يعكسه من فقر، يعتبر مناسباً ناحية اللون والشكل من النموذج المطلوب، لكنه مختلف بالمواصفة قليلاً، ولا عجب من مشاهدة أب منكسر وهو يصطحب ابنته عائداً إلى بيتها، بعد أن أبلغته إدارة المدرسة برفض استقبال ابنته لعدم التقييد باللباس المدرسي، وهو عاجز عن تأمينه، ناهيك عن عجزه في تبرير فقره وتقصيره لابنته.

■ سمير علي

هم شريحة أبناء الأثرياء، الذين يرغبون بالتباهي بما أنعمت عليهم ثروة ذويهم من إمكانية لتبديل ما يرتدونه من ألبسة ناحية الموضة والمواصفة والجودة، والماركات والعلامات التجارية لألبستهم مرتفعة الأثمان، في مقابل ندرة تدمير فقراء الحال وذويهم من اللباس الموحد الذي يخفي تحته آثار الفقر، مع ما يوحيه شكلاً من إلغاء لبعض الفوارق بين الطلاب.

أما المتذمرون اليوم من اللباس الموحد فهم فقراء الحال الذين أصبحوا عاجزين عن تأمينه لأبنائهم، وذلك لارتفاع أسعاره مقارنة مع واقعهم المعيشي المقتدر بأجورهم الهزيلة، والمعدومة في كثير من الأحيان، في ظل فرضه رغماً عن واقعهم البائس.

ثقافة ذات جوهر وغايات

مما لا شك فيه، أن غاية اللباس المدرسي الموحد هي تلك الصورة العامة التي توحى بالانضباط والالتزام كهوية بصرية خاصة لكل مرحلة دراسية، ولكل مدرسة ربما، مع الالتفاف على الفوارق الطبقية شكلاً عبر إلغاء مقاييس الفقر والغنى المرتبطة باللباس نوعاً ما، وكل ذلك من أجل تكريس نوع من الثقافة العامة بمملولاتها المادية والمعنوية لدى الطلاب، وفي المجتمع عموماً، وتوجيهها نحو الغايات الأساسية من العملية التعليمية وجوهرها.

واللباس الموحد ليس مقتصر على المدارس والمؤسسات التعليمية، بل هو نموذج معمم على غالبية المؤسسات والقطاعات، العمالية والاقتصادية والخدمية، وذلك لأهميته في تعزيز الانضباط والالتزام عبر الهوية البصرية الموحدة والثقافة العامة المرتبطة

فهل أصبح اللباس المدرسي عاملاً إضافياً مساعداً لزيادة الفرز الطبقي على المستوى التعليمي، بحيث أن من يملك قيمة هذا اللباس يمكن لأبنائه متابعة الدراسة، ومن لا يملك يفقد أبناءه الحق في متابعة دراستهم؟ في ظل تعميم فرض اللباس المدرسي، والحديث الرسمي الذي يقول: إن الأزمة بمفرزاتها قد انتهت، وبأن اللباس المدرسي سعره رمزي ومتاح، ولا ذريعة بعد فسح المجال أمام شريحة الموظفين لتقسيط قيمته على عشرة أشهر!

الجوهر والقشور

في المقابل، لا بد من القول: إن الوزارة التي ألزمت الطلاب بالتقيد باللباس المدرسي هي نفسها لم تتقيد بتأمين ما عليها من واجبات ومسؤوليات تجاه الطلاب والعملية التعليمية بالشكل التام، اعتباراً من أعداد المدارس وتأهيل بنائها التحتية بما في ذلك المقاعد الدراسية، مروراً بتوفير الكادر التدريسي والإداري الكافي، وصولاً لتأمين مستلزمات العملية التعليمية نفسها من كتب ومساعدات تعليم وغيرها، وليس آخرها بالمناهج المتبدلة والمتغيرة وغير المستقرة والتي وضع عليها الكثير من الملاحظات والانتقادات، ومع كل ذلك يتم التركيز على قشور العملية التعليمية ونسيان جوهرها وأسسها، وهو: الطالب المستهدف، وما سيحققه من هذه العملية على مستوى مخرجاتها النهائية التي يعتبر هو نفسه غايتها.

بين التذمر والقبول

المتذمرون عادةً من فرض اللباس المدرسي

تشهد دمشق خلال هذا الشهر، معرض دمشق الدولي... تعدّ الصحف المحلية، والمسؤولين الحكوميين: عدد المشاركين والصفقات، ومساحات العرض، وكل ما يمكن عدّه للترويج للمعرض على اعتباره مؤشر «انتعاش»، حتى لو كان هذا من تصريحات فنانين عرب!

...SHOW

«الانتعاش الاقتصادي»



■ عشتار محمود

ولكن ما مدى مساهمة المعارض بالترويج التصديري، وما مدى مساهمة التصدير بحد ذاته بالنشاط الاقتصادي، وما علاقة كل هذا بالانتعاش؟

التصدير لا زال متراجعا 3,5% من الناتج فقط!

لم تنعطف التجارة الخارجية السورية، والصادرات تحديداً، نحو النمو بعد. ولا زالت كما الناتج في إطار التراجع الاقتصادي، ولكن وتيرة هذا التراجع قد انخفضت إلى حد بعيد بين العامين الأخيرين. وأصبحت بنسب أقل من 5% تراجع، بعد أن وصلت سابقاً إلى تراجع بمقدار الثلث، والربع خلال عام واحد. أما ما مدى مساهمة المعارض في انخفاض هذا التراجع، فالأمر غير واضح. ولكن إذا ما قارنا مساهمتها، مع المساهمة المتوقعة لتراجع مساحات المعارض فيمكن القول: إنها ضعيفة في أحسن الأحوال.

التصدير بمستوياته المذكورة، يشكل مساهمة لا تزيد عن 3,5% من الناتج المقرر لسورية في عام 2017. وهو لا يزال يعتمد بشكل أساسي على نشاط بعض قوى التجارة، من جامعي المواد الخام السورية، الزراعية بالدرجة الأولى.

ضوء أخضر للتصدير... أي شيء لأي مكان

التصدير السوري، متدنٍ إلى حد بعيد، رغم أنه واحد من القطاعات التي لا تعاني من أية عراقيل حكومية. فلا موانع في التصدير: إذ يستطيع التاجر السوري أن يصدر إلى أية وجهة يريد دون محدودات سياسية، أو اقتصادية. ويستطيع أن يحتفظ بقطع التصدير الناجم عن عملياته، ويستطيع أن يسجل صادراته بمبالغ قليلة جداً لتخفيض رسومها، وذلك وفق آلية الأسعار الاسترشادية للصادرات. والأهم: أن بوابات التهريب كانت متيسرة دخولاً وخروجاً في ظروف العادية لسورية، وهي اليوم أكثر يسراً في الظروف الحالية للضرورة. وعدا عن هذا فإن أهم حوافز التصدير متوفرة في سورية، وهي حالة الاحتكار التجاري، وانخفاض استثنائي في أسعار المنتجات المسحوبة والمجمعة من المزارعين، والمنتجات، وتحديدًا مع ليرة منخفضة القيمة بالقياس إلى الدولار.

إن العوائق الجدية في وجه الجدوى الاقتصادية للتصدير، ليست في التسويق أو الترويج له، أو في إعطاء المصدرين حوافز. بل في المستوى المتدهور للإنتاج الاقتصادي الحقيقي السوري. فإذا ما كان التصدير عالي الأهمية بالنسبة للسياسات الاقتصادية، فعليها إذا بدعم الإنتاج الزراعي، ليتحسن كماً ونوعاً ويصبح قابلاً للتصدير بأسعار أفضل. ودعم الصناعات الغذائية، وتصنيع خامات

الزراعية. هذا عدا عن إمكانيات التصدير المتاحة في الصناعات الأخرى، التي رغم قلتها إلا أنها تصبح ذات جدوى أكثر إذا أجريت عليها عمليات أولية للقيمة المضافة.

«حليمة» على عاداتها القديمة وبلا أصدقاء

المفارقة أنه مقابل كل «التطبيع» للتصدير، فإن الواقع تقول: إننا لا زلنا نصدر بالدرجة الأولى، خامات زراعية، والمفارقة أنها منخفضة النوعية وبالتالي السعر، في كثير من المنتجات، فلا الحمضيات قابلة للتصدير وفق ظروف الإنتاج السوري مقابل شروط التسويق العالمية، ولا نسبة الأسيد في زيت الزيتون السوري مثلاً تسمح بتأمين سعر عالمي مناسب... وغيرها من الأمثلة.

سوق التصدير في سورية، كانت ولا زالت سوقاً أولية وعرضية، قائمة على تصدير فوائض بسيطة تفل أو تكثر، إلى جهات قريبة وأسواق قديمة لم تغيرها ظروف الأزمة. حيث لم تتغير إلا الكميات، في خارطة التصدير السوري وبقية من حيث الآليات والنوع والوجهة على حالها المتخلف السابق.

حيث ينقل التجار إنتاج الزراعة العطرية السورية الذي يشكل رقم واحد، إلى الجوار العربي، وإلى تركيا.



يذهب أدراج الرياح عندما تفرض وقائع السوق، والعلاقات التجارية نفسها. حيث إن تركيا والسعودية في مقدمة مستقبلي البضائع السورية، وكذلك الاتحاد الأوروبي. بل حتى أن الولايات المتحدة يصلها ضعف ما يصل روسيا من صادرات سورية تقريباً: 7,4 مليون مقابل 4 مليون دولار. ما يدل على أنه ما من دور رسمي، أو خطة فعالة لتفعيل العلاقات التجارية، وتحريكها وتغيير وجهتها، والتفاوض بشأنها، بل لا زالت على «الهوى» القديم. حيث تجمع قوى السوق ما تيسر من فائض، وتسوقها إلى حيث اعتادت أن تفعل.

وينقلون أيضاً فوائض من المكسرات والفواكه ثم الخضار، وحتى القطن لتشكل هذه الخامات الأولية الزراعية مبلغ 440 مليون دولار ونسبة 63% من الصادرات، وطبعاً كل ما سبق ينقل خام دون تصنيع.

وينقل «جامعو المعادن» النحاس والحديد والألمنيوم والرخاص خاماً إلى أسواق لبنان وتركيا ومصر بمبالغ تقارب 30 مليون دولار. أما الصادرات المصنعة فأهمها: الألبسة، ولكن بنسبة 5% من الصادرات، ومنتجات المنظفات بنسبة 3%.

أما من حيث الوجهات التصديرية، فإن كل الحديث عن «الأصدقاء»،

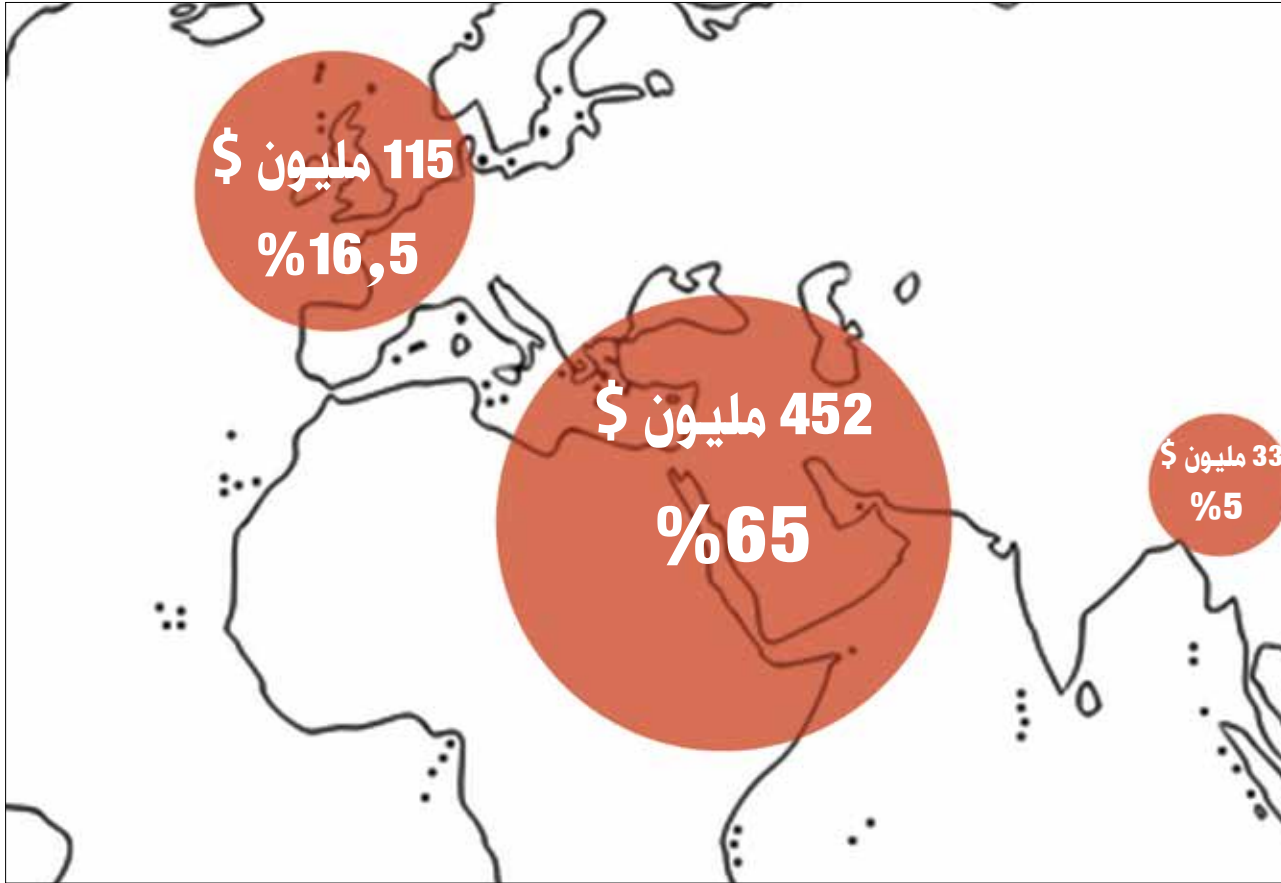
المشكلة ليست في التسويق، لتصدير الإنتاج بل في المستوى المتدهور للإنتاج الاقتصادي الحقيقي السوري

التصدير «لن يشيل الزير من البير» والمعارض كذلك... فهي لا تفيد إلا في تسويق وعرض ما هو موجود في الإنتاج الاقتصادي السوري، ولكن المشكلة هي في طبيعة ومستوى هذا الإنتاج، وليس في التسويق له والوصول إليه!

إن الإنتاج الحقيقي السوري يحتاج إلى انتشال، من حالة ضعف الأداء والعشوائية التي تفرضها ظروف السوق عموماً، وتحديدًا في ظروف استثنائية كالظرف الحالي. والإنتاج يحتاج قبل المعارض إلى خطة تفعيل، ومن ثم تسويق، ليكون ما تسوقه جذاباً فعلاً.

أداء الاقتصاد السوري، وتحديدًا الإنتاجي منه، المنعكس في مستوى التصدير ونوعه، لا يوحي «بالنصر الاقتصادي». بل على العكس، حيث إن واحداً من أهم صادرات سورية مهزلة خارج البلد، أي: قواه البشرية المنتشرة عبر العالم، أو المعطلة في دوامة الحرب. ولن يكون لسورية نصر حقيقي، إلا عندما يشعر أبنائها بالكرامة والفعالية في بلادهم.

ماذا صدرت سورية في 2017 وإلى أين؟



تسجل بيانات منظمة التجارة ITC البيانات التجارية السنوية عبر العالم، ومن بينها تسجل سنوياً بيانات التجارة الخارجية السورية. قاسيون تنشر تفاصيل من بيانات صادرات عام 2017 مأخوذة من بيانات التجارة العالمية التي تعتمد في خرائط تجارتها الخارجية، على مصادر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعلى البيانات التجارية الحكومية عبر العالم.

%91- **%5-**

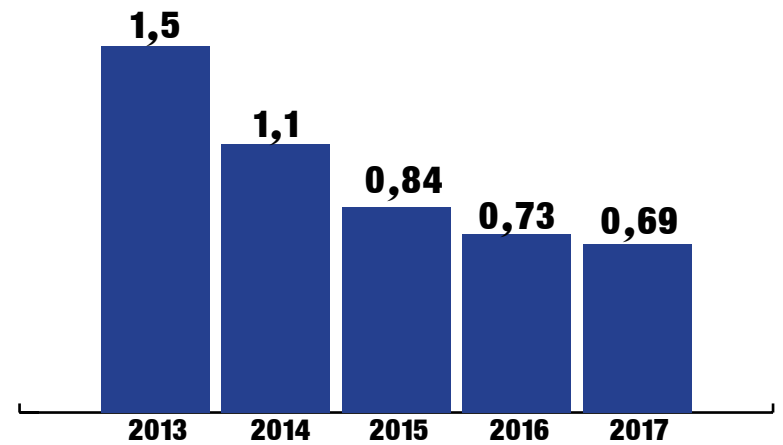
لا زالت الصادرات السورية تتراجع سنوياً، ولكن انخفضت حدة التراجع السنوي في عام 2017 لتتراجع بنسبة 5% تقريباً مقابل تراجع 15% في 2016، وتراجع 23% في 2015.

بالقياس إلى عام 2011 ومستوى صادرات 8 مليار دولار، فإن التراجع المتراكم في الصادرات يبلغ في 2017: 91%، الجزء الأكبر منها حصل بين 2011-2013.

انخفاض حدة التراجع

695 مليون دولار رقم الصادرات السورية المسجل في عام 2017، بتراجع بنسبة 4,9% عن عام 2016، حين بلغ الرقم 731 مليون دولار تقريباً. وبمعز تجاري مقابل الواردات في عام 2017 بلغ: 4,1 مليار دولار تقريباً.

الصادرات بين 2013-2017 - مليار دولار



إلى أين نصدر؟

بعد أن كانت تركيا الوجهة الأساسية للصادرات السورية في عام 2016، فقد تراجعت إلى المرتبة الرابعة، لتصبح لبنان هي وجهة التصدير الأولى بمبلغ يقارب 123 مليون دولار، تليها مصر بحوالي 111 مليون دولار، فالسعودية في المرتبة الثالثة بصادرات تبلغ 81 مليون دولار تقريباً، ثم تركيا 70,5 مليون دولار، وبعدها الأردن 67 مليون دولار.

تشكل صادرات لبنان ومصر والسعودية وتركيا والأردن نسبة: 65% وقريبة ثلثي الصادرات السورية.

لا تزال سوق التصدير السورية، ضمن إطار علاقاتها الاقتصادية ما قبل الأزمة، حيث الدول العربية المجاورة هي السوق الأساسية للصادرات، تليها السوق الأوروبية. وبالمقارنة فإن الصادرات السورية إلى الغرب بلغت في 2017: 115 مليون دولار «108» مليون دولار لدول الاتحاد الأوروبي، 7,4

ماذا نصدر؟

500 مليون دولار من صادراتنا تصنف ضمن الصادرات الزراعية الخام أو المعدة إعداداً أولياً، بنسبة 72% تقريباً.

أهم الصادرات مصنفة تحت بايين أساسيين من مكونات الزراعة العطرية: اليانسون والكمون والكزبرة والشمرة وغيرها، والزعتر وأوراق الغار وغيرها. بمجموع يقارب 130 مليون دولار ونسبة 19% تقريباً من الصادرات، تليها الفواكه والمكسرات بصادرات تقارب 122 مليون دولار، ونسبة 17,5%، ومن بعدها الزيوت، وزيت الزيتون بشكل أساس بقيمة تقارب 75 مليون دولار، 50 مليون دولار منها تصل إلى إسبانيا، و 17 إلى السعودية. أما في المرتبة الرابعة فيأتي القطن الذي

منظفات وصابون	معادن وأحجار	ملابس	زراعية وغذائية
20 مليون دولار	30 مليون دولار	35 مليون دولار	500 مليون دولار
%3	%4	%5	%72

بالدرجة الأولى. أما الرصاص غير المشغول فيصدر بمقدار 9 ملايين دولار إلى لبنان بالدرجة الأولى، تليها تركيا. ويتم تصدير أحجار البناء بمقدار يقارب 10 ملايين دولار، نصفها إلى لبنان، وما يقارب 2 مليون دولار لكل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، تصدر أيضاً الحديد ومنتجات مصنوعة منه بمقدار 5 ملايين دولار، تذهب إلى لبنان والأردن والسعودية.

تلي هذه المجموعة صادرات المواد المصنفة ضمن الصناعات الكيميائية، تبلغ 20 مليون دولار، وهي منظفات متنوعة بالدرجة الأولى، وجهاتها متنوعة ولكن بالدرجة الأولى لبنان والأردن.

وهناك مكونات أخرى، مثل: البلاستيك ومنتجاته، والزجاج ومنتجاته، بحوالي 6 ملايين دولار لكل منهما، إضافة إلى الجلود 5 ملايين دولار، وغيرها من المواد بكميات منخفضة.

يصدر بمقدار 45 مليون دولار ويصدر أكثر من نصفه إلى تركيا، والباقي إلى مصر، ويصل أيضاً بكميات قليلة إلى البرتغال وبلجيكا وإسبانيا.

أما في الصادرات الأخرى غير الزراعية أو الغذائية، فإنها تبلغ بمجموعها قرابة 195 مليون دولار.

أكبرها صادرات الملابس وإكسسواراتها، التي تبلغ 35 مليون دولار، وجهتها الأساسية الدول العربية.

تليها مجموعة من صادرات الخامات المعدنية والطبيعية غير المشغولة، نحاس، وألمنيوم، ورصاص، وأحجار، بمجموع يقارب 30 مليون دولار: صادرات النحاس السورية بلغت 14 مليون دولار، يتوجه نصفها إلى تركيا، ويتوزع الباقي بين السعودية، ولبنان، والكويت، وهي مكونة بالدرجة الأولى من النحاس غير المشغول، وسبائك النحاس المكرر. كما يصدر الألمنيوم غير المشغول بمقدار 6 ملايين دولار إلى تركيا



سلاح واشنطن الصامت لحرب



نتجته سياسات النخب المالية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، نحو انعطافات كبيرة بدأت خلال العام الحالي، وستشهد مطلع 2019. تنشر قاسيون ترجمة لمقال للكاتب F. William Engdahl* منشور في موقع global research.

■ إحصاءات اسبون

السلاح الأمضى في ترسانة الأسلحة الأمريكية اليوم لا يوجد في البنطاغون، ولا ضمن كل أسلحة القتل التقليدية. ولكنه في الحقيقة يكمن في السلاح الصامت: قدرة واشنطن على التحكم بتدفق المال العالمي، بالدولار. يتم ذلك عبر البنك الفيدرالي الأمريكي الخاص، بالتعاون مع الخزنة الأمريكية، ومجموعات محددة من الشركات المالية في وول ستريت. الآلية التي تطورت خلال عقود منذ فك ارتباط الدولار بالذهب في عام 1971، والتحكم العالمي بالدولار هو سلاح مالي، ودول قليلة في العالم قد تكون قادرة على تحمل ثقله الهجومي.

«الإنقاذ» بعد 2008 | ثقال العالم بالديون

منذ عشر سنوات وفي أيلول 2008، وزير الخزنة الأمريكي والموظف البنك السابق هنري بولسون، فتحا الهوة على نظام الدولار العالمي عبر السماح للبنك الاستثماري متوسط الحجم «ليمان برورز» بالانهيار. ومن ثم وبمساعدة مصادر خلق المال اللانهائية من الفيدرالي الأمريكي، التي عرفت بتدفقات «التيشير الكمي»، فإن البنوك الستة الكبرى في وول ستريت، بما فيها غولدمان ساكس حيث ينتمي بولسون، قد أنقذت من الانهيار الذي كان مترصاً بها نتيجة عملية الإصدار المشوه للأوراق والأدوات المالية. الفيدرالي أعطى أيضاً مئات مليارات الدولارات بخطوط إقراض إلى البنك المركزي الأوروبي، لمواجهة نقص

الدولار الذي كان يمكن أن يؤدي إلى انهيار الهيكل المالي. في حينها ستة بنوك ضمن منطقة اليورو، كان عليها التزامات بالدولار تقارب 100% من ناتج المنطقة.

ارتفع منذ ذلك الوقت تدفق الدولار الرخيص عبر نظام التمويل العالمي، وبمستويات قياسية. يقدر معهد التمويل الدولي في واشنطن أن دين الأسر، والحكومات، والشركات، والقطاع المالي في أكبر 30 اقتصاداً عالمياً، قد نما بنسبة 21% من الناتج الإجمالي لهذه الدول، بينما كانت نسبته 14% في عام 2008.

البيانات الصادرة عن معهد واشنطن الدولي، أشارت إلى حجم مصادرة الديون في الاقتصادات الصاعدة، من أميركا اللاتينية إلى تركيا وحتى آسيا، حيث تبين أن مجموع ديون الدول الصاعدة باستثناء الصين، وبجميع العملات بما فيها المحلية، قد تضاعف تقريباً من 15 تريليون دولار في 2007، وصولاً إلى 27 تريليون في نهاية 2017. بينما انتقل دين الصين في المرحلة ذاتها، من 6 تريليون دولار إلى 36 تريليون.

ضمن ديون الدول الصاعدة هذه، فإن الكتلة المسجلة بالدولار قد نمت وصولاً إلى 6,4 تريليون دولار بينما كانت 2,8 تريليون دولار في 2007. الشركات التركية مثلاً: يترتب عليها الآن 300 مليار دولار من الدين الأجنبي بالدولار، وهو نصف الناتج التركي.

خلال المرحلة التي كانت للاقتصاديات الناشئة هذه تنمو، فإن العائد من تصدير الدولارات كان يرتفع، والدين

كان محمولاً. والآن كل ما سبق يتغير. وكيل هذا التغيير هو البنك المركزي الأكثر تسييساً عالمياً، أي: الفيدرالي الأمريكي، حيث يعلن حاكمه الجديد، بأن الاقتصاد الأمريكي المحلي قوي بما يكفي، حيث من الممكن إعادة أسعار الفائدة إلى حالتها «الطبيعية» بعد أن وصلت إلى مستوى الصفر في الفترة الماضية.

الفيدرالي قد بدأ بإجراء تحويل هائل في تدفق سيولة الدولار عبر العالم. الفيدرالي يعلم ما يفعل تماماً، إنه يعزز مسامير الدولار ليلفقه لأزمة اقتصادية قادمة في الدول الصاعدة، وتحديدًا من دول في أوراسيا مثل: إيران وتركيا، وروسيا والصين.

على الرغم من كل الجهود المبذولة في هذه الدول، للابتعاد عن الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة والتمويل الدوليين، إلا أن الدولار لا يزال دون منازع، العملة الاحتياطية للبنوك المركزية العالمية، ونحو 63% من جميع احتياطات بنك التسويات الدولية «بنك البنوك المركزية».

إضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من 88% من تجارة العملات الأجنبية اليومية هي مقابل الدولار الأمريكي، معظم صفقات تجارة النفط والذهب والسلع مقيمة بالدولار. أما اليورو فمُنذ الأزمة اليونانية في عام 2011 لم يعد منافساً جدياً لهيمنة الدولار كاحتياطي للعملات، حيث تبلغ حصته 20% اليوم. لقد رفعت الأزمة المالية في عام 2008، من أهمية الدولار، والاحتياطي الفيدرالي إلى مستويات غير مسبوقة. وقد بدأ هذا الأمر في الظهور الآن. حيث بدأ العالم يستشعر بنقص الدولار منذ عام 2008. وهو ما يعني: زيادة تكاليف الإقراض، اللازمة لتمويل الديون السابقة بالدولار. ستصل الديون مستحقة السداد في عام 2019 في الدول الصاعدة إلى مستوى 1,3

تريليون دولار. وهذا الاستحقاق المرتفع سيتواجه مع فخ الديون. يكمن الفخ، بأن الفيدرالي يعلن أنه سيرفع الفائدة في عام 2019، وليس هذا فقط بل سيوقف التمويل الإضافي عبر سندات دين الدولار، أي: عبر آلية التيسير الكمي. أي: ستستحق ديوناً كثيرة، وبالمقابل لن يكون الدولار متوفراً كما السابق للإقراض، وإن توفر فبتكاليف أعلى. ستبدأ عملية معاكسة تسمى بالتشديد الكمي، عوضاً عن التيسير الكمي.

التشديد الكمي بعد التيسير الكمي

بعد عام 2008 كما ذكرنا، فإن الفيدرالي بدأ بما يسمى التيسير الكمي. حيث باع الفيدرالي مبلغاً مذهباً من السندات إلى البنوك بلغ 4,5 تريليون دولار، انطلاقاً من مستوى 900 مليار دولار في بداية الأزمة. والآن يعلن خطته ليقفل هذا التدفق بمقدار الثلث في الأشهر القادمة. كانت نتيجة عملية التيسير الكمي، أن غُمرت البنوك منذ عام 2008 بالسيولة، وانخفضت أسعار الفائدة إلى الصفر. وهذه السيولة البنكية بدورها انتقلت لتستثمر في جميع أصقاع العالم، لتحقق عوائد عالية لهذه البنوك، التي حصلت على الديون بفائدة تقارب الصفر. فمثلاً: ساهمت هذه الأموال في طفرة قطاع النفط الصخري في الولايات المتحدة، وفي فقاعة صغيرة في قطاع الإسكان. وقد ذهبت الدولارات هذه أيضاً إلى الاستثمار الخطر في دول صاعدة، مثل: تركيا، والبرازيل، والأرجنتين، وإندونيسيا، والهند. وكذلك وصلت إلى الصين حيث كان الاقتصاد ينمو، كما وصلت إلى روسيا قبل أن يبدأ اشتداد العقوبات الأمريكية مطلع هذا العام.

الآن بدأ الاحتياطي الفيدرالي بالعكسية، التشديد الكمي. في أواخر عام

واشنطن بدأت بتقليص تدفق سيولة الدولار عبر العالم لتعزيز الدولار امام أزمة اقتصادية قادمة في الدول الصاعدة

بعد أزمة 2008 ضخت واشنطن المال الرخيص عبر العالم وتحول إلى فخ دين عالمي يحاول الفيدرالي إطباقه الآن

صاخبة.. أزمة 2019 الاقتصادية



دولار. الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار عبر العالم. إن استخدام هذا السلاح في هذا التوقيت، قد يتسبب بنكسة خطيرة للاستقلال المتزايد للبدان الأوروبية والآسيوية، ويستهدف المشاريع الجديدة كمشروع طريق الحرير، ومشروع العملات البديلة. إن دور الدولار كاحتياطي عالمي، وقدره الفيدرالي الأمريكي على التحكم به، هو سلاح دمار استراتيجي بالنسبة للهيمنة الأمريكية. فهل ستكون الأمم الأخرى في أوراسيا وحتى في أوروبا قادرة على المواجهة بفعالية؟

F.William Engdahl*: استشاري ومحلل استراتيجي من جامعة برينستون.

يتحدث كاتب المقال عما يسعى مالكو المال في واشنطن، افتعاله من أجل المحافظة على نظام الدولار العالمي، حيث يسعون أزمة الديون، وينشرون الفوضى الاقتصادية كي تعيق تقدم الآخرين. ولكن هذه العملية التي تستهدف حماية الدولار، الواقع تحت التهديد الجدي للبدائل، وتوازن القوى الاقتصادي العالمي... هي عملية ضرورية لمالكي المال، ولكنها شديدة الخطورة على منظومتهم نفسها. فالجزء الأكبر من الدين العالمي هو دين الحكومات في الدول المتقدمة، وهو يهدد هذه الدول وجودياً. الأمر الذي ينعكس بمقاومة هناك تظهر كما في الحالة الإيطالية مثلاً حيث تعلن الحكومة عزمها على الامتناع عن السداد، وتدعو لشطب ديونها. الدين العالمي غير قابل للسداد، وفتح مسألة المطالبة به، سيسرع حكماً الانقلاب على العالم المالي للدولار، ويجعل البدائل ضرورة بعد أن كانت إمكانية.

بنسبة 7% بالإضافة إلى هذا، فإن واشنطن بتأجيلها للحرب التجارية، والاضطرابات السياسية، وبخروجها من الاتفاق النووي الإيراني، وعقوباتها الجديدة على روسيا، وإيران وكوريا الشمالية، وفنزويلا، وبالإجراءات الاستفزازية غير المسبوقة تجاه الصين. فإن سياسة نشر الحرب هذه، تؤدي إلى «العودة إلى الأمان المالي»، بتدفق الأموال خارجة من دول مثل: تركيا، والصين، وغيرها إلى أسواق الولايات المتحدة.

الفيدرالي يهاجم بسلاح الدولار، والظروف الحالية باتجاهات عديدة، تشبه المرحلة التي سبقت الأزمة الآسيوية في عام 1997. عندما كان كل المطلوب هو الهجوم على أضعف حلقة في اقتصاديات آسيا في تايلاند ليشعل فتيل الانهيار في معظم جنوب آسيا إلى كوريا الجنوبية، وحتى هونغ كونغ في حينها. اليوم الزناد المرتقب للأزمة، هو ترامب، وتغريداته الحربية ضد تركيا وأردوغان.

إن حروب ترامب التجارية، والعقوبات السياسية، وقوانين الضرائب الجديدة، تأتي ضمن استراتيجية الفيدرالي الأمريكي للتضييق المالي، وهي تؤمن الأجواء لشحن حرب بالدولار ضد خصوم سياسيين رئيسيين عالمياً. حيث إن الإجراءات الكبيرة ضد الاقتصاد الصيني الضخم، والعقوبات السياسية ضد الحكومة التركية وضد روسيا. كل هذا يدفع البنوك عبر العالم من باريس إلى ميلان إلى فرانكفورت ونيويورك، وكل البنوك التي لديها قروض دولارية في الأسواق الصاعدة، ستبدأ بالهروب سريعاً والخروج من هذه الأسواق... إذا نجحت واشنطن في 4 تشرين الثاني، بقطع جميع الصادرات النفطية الإيرانية كما تدعي، فإن أسعار النفط العالمية سترتفع إلى ما يزيد على 100

من مسار دراماتيكي متسارع. زادت الميزانية العمومية المشتركة للبنوك المركزية لمجموعة G-3 «الفيدرالي الأمريكي - الياباني - الأوروبي»، بمقدار 76 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018، بالمقارنة مع 703 مليار دولار في الأشهر الست المقابلة، أي: أن أكثر من نصف تريليون دولار مقدار تقلص كتلة الإقراض الدولية. وكالة بلومبرغ، قدرت أن مقادير التدفق من قبل البنوك المركزية الثلاثة، ستخفّض إلى الصفر، في نهاية العام الحالي. بعد أن كان المستوى أكثر من 100 مليار دولار شهرياً حتى نهاية عام 2017. وهو ما يعني: تقلص سنوي بمقدار 1,2 تريليون دولار في سيولة الدولار في عام 2019 عبر العالم.

يظهر الأثر في تركيا على سبيل المثال، حيث إن انخفاض الليرة التركية بمقدار النصف منذ بداية العام الحالي، يعني: أن الشركات الكبرى في تركيا، التي كانت قادرة على اقتراض الدولارات الرخيصة سابقاً، يجب أن تجد الآن ضعف المبلغ السابق، لتخدم تلك الديون. حيث الاقتراض التركي من الشركات الخاصة، وحيث إن سيولة الدولار حافظت على نمو الاقتصاد التركي منذ الأزمة المالية في عام 2008. والأمر لا يقتصر على تركيا، فمجموعة دول أخرى مثل: باكستان، وكوريا الجنوبية وغيرها، عدا الصين، قد وصلت مبالغ ديونها إلى 2,1 تريليون دولار.

خلال المرحلة الماضية كانت عملات الدول الصاعدة تنخفض مقابل الدولار، ولكن إبقاء الفيدرالي للسعر المنخفض للفائدة خلال المرحلة بين 2008 - 2015، كان يحجم من المشكلة. ولكن الآن فإن التغيير المرتقب، سيجعل الدولار يرتفع بقوة مقابل العملات الأخرى، وقد ارتفع هذا العام

2017 بدأت العملية ببطء، حيث قلص الفيدرالي سندات الدولار المسالة إلى النظام البنكي. في أواخر 2014 أوقف الفيدرالي أيضاً شراء سندات من السوق، وبالمقابل رفع سعر الفائدة. وفي الصيف الحالي أصبحت عملية التقليل واسعة ومعلنة. بعدها الرئاسة الأمريكية، أطلقت حرباً تجارية موجهة وعدائية، هدفها خلق حالة عدم يقين في الصين، وأمريكا اللاتينية، وتركيا، وغيرها، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية على روسيا وإيران. اقتطاعات ترامب البنكية ستضيف مئات المليارات إلى عجز الميزانية الأمريكية، وهو ما سيحتاج إلى تمويلها عبر إصدار سندات الدين من وزارة الخزانة الأمريكية، وسيكون على الحكومة الأمريكية أن تدفع مقابلها فوائد أعلى.

وبشكل عام فإن عملية تقليص تدفق الدولار، ورفع أسعار الفائدة، ستلعب دوراً في امتصاص الدولار ليعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتحت ضغط الفيدرالي الأمريكي، فإن البنوك المركزية الأخرى في اليابان والمركزي الأوروبي، أعلنوا أيضاً أنهم لن يشتروا مزيداً من السندات، وسيخفضون التدفقات في مناطقهم. يبدو الأمر مثيراً بالفعل، فلاحتمالي الفيدرالي يسير بخطوات عكسية تماماً لما سبق، ويتجه نحو التشديد الكمي الجديد، ليجنب أزمة اقتصادية عالمية قادمة. وفي هذا المنعطف القادم، فإن البنوك المركزية عبر العالم وكما في عام 2008، ترقص على نغم الفيدرالي الأمريكي، وكما قال هنري كيسنجر في عام 1960: «إذا تحكمت بالمال، تتحكم بالعالم».

أزمة اقتصادية جديدة في 2019؟
إن أثر تقليص كتلة الدولار تدريجي وبطيء، حتى الآن، ولكنه يقترب

ستصل الديون مستحقة السداد في عام 2019 في الدول الصاعدة إلى 1,3 تريليون دولار لت يتوفر مزيد من الديون لسدادها

إن استخدام سلاح الدولار يستهدف الاستقلال المتزايد لأوراسيا والمشاريع الجديدة كمشروع طريق الحرير والعملات البديلة

هل ستصبح العلوم للجميع؟



تسيطر على نشر الإنتاج البحثي العشرات من المجلات العلمية والتي لمعظمها مواقع أو منصات إلكترونية تنشر عبرها الأبحاث الجديدة.

■ هروى صعب

وهذه المجالات تنقسم إلى قسمين كبيرين، الأول: هو الذي يتم فيه التدقيق بالمقالات والأبحاث العلمية قبل نشرها، وبالتالي هذه المقالات تكون بمعظمها مغلقة على القراءة إلى بعد الدفع أو إلا إذا تم دفع مبلغ من قبل معد البحث. والثاني: هو الذي لا يدقق بالمقالات قبل النشر، وبدل التدقيق يتم تسديد مبلغ من قبل معد البحث للمجلة لتنتشره ويصبح متاحاً للقراء من قبل الجميع. القسم الأول هو الأكثر مصداقية، ويحمل ثقة أغلبية من يعمل في مجال العلوم، أما الثاني فهو وسيلة سهلة لتخرج العديد من الطلاب بالشهادات العالية لقابلية النشر السهل فيه.

وعلى أساس ذلك يتم تقييم سنوي للمجلات العلمية من حيث نوعية المقالات والمواضيع المطروحة وطبيعة الباحثين فيها. أما من يستطيع النشر في القسم الأول من المجالات

هو إما من يدرس أو يعمل في أعلى الجامعات تقييماً في العالم، أو من يقدم بحثاً جديداً يرفع من مستوى هذه المجالات. ومع هذا فإن 85% من المقالات التي ترسل إلى هذه المجالات العلمية يتم رفضها، بحجة أن أعداد طلبات النشر كبيرة جداً أو بحجة أن نوعية المقال لا تستوفي الشروط. هذا مع أننا نجد في العديد، إن لم يكن في جميع هذه المجالات مقالات مكررة نصاً وخلاصة، ومقالات غير دقيقة من حيث منهجية البحث، أو تجميع العينة أو تحليلها. ولكن مصدر وطريقة عمل هذه المجالات هو من أعطاهما هذه القدرة على السيطرة على ما ينشر وما لا ينشر من مقالات وأبحاث.

تعتمد هذه المجالات التي تشدد على أنها لا تبتغي الربح على التمويل والدعم من قبل مراكز بحثية وجامعات، أو على المبالغ التي يجب أن تسد من قبل الجامعات والمراكز البحثية وأي مصدر يريد الوصول إلى هذه المقالات. وبالتالي تعتمد على إغلاق المقالات التي تنشر فيها أو عبر المنصات الإلكترونية التابعة لها أو العاملة معها. فأحدى معيقات المعرفة العامة عن أي موضوع علمي هي: محدودية القدرة على الوصول للأبحاث المنشورة على الإنترنت ومحدودية الأبحاث المنشورة من دون دفع مسبق في المجالات العلمية. تحديداً بعد أن أصبح الاتكال الأكثر على إما نشر أو إيجاد

إحدى معيقات المعرفة هي القدرة على الوصول للأبحاث المنشورة على الإنترنت ومحدودية الأبحاث المنشورة من دون دفع مسبق

والمقالات من دون إغلاق وتكاليف إضافية. يقول أصحاب هذا القرار لمجلة science : إن المجالات العلمية ليست أعدائهم بل هم يريدون إشراك المجالات في عملية التغيير، هذا لكون تقييد العلوم والأبحاث العلمية يمنع إيصال العلوم إلى من يعمل فيها والمجتمع عامة.

أتت خطوة بعض الدول الأوروبية متأخرة بضعة قرون، فبعد أن سمح النظام الرأسمالي بالسيطرة على العلوم من قبل المجالات العلمية، وعبر تقييد الوصول إلى الأبحاث والمواد العلمية إما عبر هذه المجالات، أو عبر تحديد النشر والإنتاج «الاحتكار» ببعض المراكز البحثية وبعض الجامعات في العالم، أصبح من الصعب ملء الفراغ الذي جعل من تقييد العلوم صعبة الوصول إلى المجتمع ككل. ولكن مع هذا تبقى هذه الخطوة محاولة لإيجاد مخرج من الترهل القائم في مجال الأبحاث والعلوم بعامة. ويبقى من المهم عدم تقييد العلوم والأبحاث العلمية بحجة تكاليف إضافية، أو نوعية الباحثين، ومصداقية المراكز البحثية، لأننا نسمع في العالم أوقاً توهم الآخرين بعدم وجود مشاكل علمية أو اجتماعية أو بيئية من خلال هذه المجالات والمراكز البحثية، التي لا يمكنها، والعلم معها، الخروج من دوامة النظام الممول لها من دون كسر قيوده وتغيير المنهج الحاكم لها ولتوظيفها.

الأبحاث الصادرة حديثاً على المنصات، أو المواقع العلمية. وإحدى معيقات نشر المقالات البحثية هي سيطرة هذه المجالات على ما يتم نشره ومن يمكن أن ينشر. فعدا عن أن هذه المجالات تحدد المواضيع التي يمكن أن تنشر عبرها، تحدد أيضاً منهجية البحث وكيفية التحليل المقبول. فالتحليل الذي يربط الخاص بالعام، أو العلوم في السياسة أو الاقتصاد مقبول بحدود المنهج الذي يحكم هذه المجالات وبحدود الممولين، الذين أغلبهم إما الحكومات أو المخصصات الحكومية للأبحاث أو مراكز بحثية خاصة أو شركات أدوية. أو في النمط السائد من التسويق الذي يحتم على المجالات العلمية نشر مقالات يمكن لها أن تسوق منتجها المعرفي أو التكنولوجي أو الطبي مثلاً، ويسمح لها بمجاراة الحلول السائدة في العلوم والمجتمع والسياسة.

العلوم المفتوحة

أقرت إحدى عشرة دولة أوروبية من بينها فرنسا وبريطانيا ضرورة فتح المجال أمام الأبحاث العلمية الممولة من المخصصات العامة أمام الجميع. فمع عام 2020 سيكون على معدي أو راغبي نشر الأبحاث الممولة من المخصصات العامة نشرها من دون تكاليف إضافية، وعلى المجالات العلمية بالتالي أن تسمح بنشر هذه الأبحاث

الصين في إفريقيا: تحدٍ للهيمنة الغربية



2018年中非合作论坛北京峰会 The 2018 Beijing Summit of the Forum on China-Africa Cooperation Sommet de Beijing 2018 du Forum sur la Coopération Sino-Africaine

3-4 September 2018

2018年9月3-4日

3-4 Septembre 2018



أما سداد القرض فيكون من خلال مبيعات تصدير حبوب الكاكاو للصين بمعدل 40 ألف طن سنوياً خلال فترة القرض المحددة بـ 20 عاماً. فالغالب في منطق التعاطي الصيني هو سياسة المصالح المتبادلة، وعلى اعتبارها، أي: الصين، بلداً من بلدان الأطراف المنهوبة من قبل المركز الإمبريالي، فإنها تقوم من خلال هذا النموذج من العلاقات الاقتصادية بعملية كسر للتبادل اللامتكافئ، الذي هو الشكل الجديد للاستعمار، بمعنى أنها مضطرة بمعنى ما في سياق مواجهتها للمعسكر الغربي إلى اتخاذ شكل آخر من أشكال العلاقات الاقتصادية... شكل جديد لا يكون فيه طرف مهيم على طرف، بل تكون العلاقة قائمة على أساس المنفعة المشتركة.

التيار يسير مع الشرق

هذا التحدي الكبير الذي تقوم به الصين في وجه القوى الإمبريالية ليس نابعاً عن إرادة ذاتية فحسب، بل له عوامله الموضوعية المساعدة. فالتغير في موازين القوى الدولية والذي أدى إلى تراجع في المركز الإمبريالي أدى بالضرورة إلى تراجع في أدوات هيمنته، والتي يعد التبادل اللامتكافئ أهمها. وهذا ما شكّل ثغرة عالمية في إفريقيا؛ كونها عاشت عقوداً طويلة في ظل الهيمنة الغربية.

وبما أن الطبيعة لا تقبل الفراغ، فقد كانت الصين المرشح الأول لسد هذا الفراغ، على اعتبار أنها من أهم الدول الصاعدة ولا سيما بالمعنى الاقتصادي، فنموذج العلاقات الاقتصادية التي تقوم بها الصين لم يعد يقتصر على علاقة بينها وبين بلد آخر، بل امتد ليشمل علاقة مع قارة بأكملها، جميع بلدانها تصنّف كدول أطراف منهوبة، استطاعت في ظل هذه التغيرات الدولية أن تشكل حالة تمرّد اقتصادي كبير اتجاه ما عانت طويلاً من ظلم وهيمنة قوى المال الغربي.

نحو 700 مليون شخص من براثن الفقر.

إفريقيا بين الصين والغرب

لطالما شكّلت القارة السمراء عامل إغراء مثير جداً للرساميل الغربية، فاليد العاملة الرخيصة، والمواد الخام، والثروات الباطنية الكبيرة، شكّلت بمجموعها عوامل جذب قوية للقوى الغربية، ولكن الاستثمارات الغربية كانت موجهة بشكل أساس إلى قطاع الخدمات ومرتكزة على الإنفاق الاستهلاكي، بمعنى: أنها كانت تسعى للعمل في قطاعات إنتاج غير حقيقية وغير قادرة على الصعود بمستويات نمو حقيقية للبلدان الإفريقية. هذا عدا عن أن هذه المشاريع كانت تتم بشروط صعبة وقروض كبيرة، وبالتالي حجم دين كبير صعب السداد، والذي يعني: مستوى أعلى من الهيمنة السياسية على هذه البلدان.

على العكس من ذلك فقد عملت الصين على رفع مستويات النمو والحد من انتشار الفقر، وزيادة نسبة القوى المنتجة، ورفع المستوى التقني والفني لهم، وذلك كله كان يتم من خلال مشاريع اقتصادية منخفضة التكاليف، وبقروض ميسرة ومساعدات غير مشروطة.

ما السر وراء هذا الفارق بين الصين والغرب؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من الإشارة إلى أن ما تقدمه الصين لإفريقيا ليس حسنة، إنما ما يحدث يدخل في سياق تبادل المنفعة المتبادل، فمثلاً: تم توقيع اتفاق بين الصين وغانا في عام 2007 على بناء محطة للطاقة الكهرومائية، من خلال قرضين منفصلين من بنك التصدير والاستيراد الصيني، الأول: لشراء المعدات الصينية بقيمة 292 مليون دولار، والثاني: بقيمة 270 مليون دولار بسعر فائدة ثابتة قدرها 2%.

«نحن ندعم الدول الإفريقية في بناء الحزام والطريق معاً لتقاسم النتائج المربحة مع الجميع».

لمحة تاريخية

أبصر هذا المنتدى النور منذ عام 2000، وأصبح يُعقد بشكل متكرر كل ثلاث سنوات. ولكن حكاية المساهمة الصينية في عمليات التمويل الاقتصادية في إفريقيا بدأت منذ حوالي منتصف القرن الماضي، حتى أصبحت الصين اليوم الشريك الاقتصادي رقم واحد في إفريقيا للسنة التاسعة على التوالي منذ عام 2009، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما خلال العام الماضي 170 مليار دولار بزيادة 14% عن عام 2016، وتطور التنسيق بين الجانبين ليشمل التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني والمالي والإنساني.

ماذا حققت الصين في إفريقيا؟

لعلّ أبرز ما يميز المشاريع التي قامت بها الصين في إفريقيا، هو: توجهها نحو الاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقي، فمثلاً ساهمت الصين بشكل فعال منذ بدء العلاقات مع إفريقيا في رفع سوية البنية التحتية في العديد من البلدان الإفريقية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: ميناء باغامويو في تنزانيا الذي سيصبح أكبر ميناء في إفريقيا عند اكتماله، وخط نيروبي-مومباسا الحديدي في كينيا، وخط أديس أبابا- جيبوتي الحديدي، إضافة إلى خط السكك الحديدية بين تنزانيا وزامبيا الذي أنشأته الصين في ستينيات القرن العشرين.

كذلك فقد استثمرت الصين في الزراعة للحد من الفقر، وأقامت مشروعات زراعية ناجحة، مثلاً: قامت الصين بتعليم سكان بعض القرى في تنزانيا على تقنيات زراعة الذرة الصينية، مما أدى إلى ارتفاع في مستوى إنتاج الذرة مرتين على الأقل، وعلى مدار الأربعين سنة الماضية استطاعت الصين انتشال

عقدت في الثالث والرابع من شهر أيلول الجاري سلسلة من المؤتمرات في إطار قمة بكين 2018 لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، بمشاركة أكثر من ألف ممثل إفريقي عن أكثر من 600 شركة ومجموعة أعمال ومؤسسة بحثية، إضافة إلى ممثلين عن 53 دولة إفريقية تقيم الصين علاقات اقتصادية معها، من بينها: جنوب إفريقيا وأنغولا ودولة عربية مثل: السودان والجزائر ومصر.

■ همد دليقات

تعهّدت الصين في هذا المنتدى بتقديم قروض دون فوائد تصل لـ 15 مليار دولار، ورصدت حوالي 60 مليار دولار لتمويل مشاريع تنموية في الأعوام الثلاثة المقبلة. إضافة إلى تعهدها بالقيام بالعديد من الاستثمارات نذكر منها: استثمارات اقتصادية في منطقة السويس، وخصوصاً في قطاعات المنسوجات وتجميع السيارات. فما هي الأهداف التي ترمي إليها الصين؟ وعلى ماذا يدل تنامي مستوى العلاقات الصينية الإفريقية؟

أهداف المنتدى

أبرز الاستثمارات التي أعلن عنها في المنتدى جاءت في سياق ما تضمنته المبادرة التي طرحها الرئيس الصيني باسم «الحزام والطريق» والتي تستهدف التعاون والتشارك بين الصين والدول الواقعة في نطاق المبادرة وفقاً لمبدأ الجميع يكسب، ومبدأ المنفعة المتبادلة، حيث لغت مسؤول صيني إلى أنه «عند القيام بالاستثمار أو تمويل مشروعات الحزام والطريق، تلتزم الصين دائماً بمنهج اقتصادي قائم على الفائدة، حيث تقدم القروض على أساس الظروف الحقيقية للدول المعنية، وتدعم بناء المشروعات، وتجنب خلق المزيد من مخاطر الديون، أو زيادة الأعباء المالية على الدول المضيفة».

وهذا ما أكدته الرئيس الصيني قائلاً:

أبرز ما يميز المشاريع التي قامت بها الصين في إفريقيا هو توجهها نحو الاستثمار في قطاعات الإنتاج الحقيقي

تتوالى تبعات الخلاف التركي- الأمريكي نتيجة للأزمة التي تفجرت بداية الشهر الماضي، والتي نجم عنها فرض عقوبات أمريكية على أنقرة، مما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية التركية مؤدية إلى تراجع في قيمة عملتها المحلية بنسبة 40%.

طريق الخلاص التركي



■ عليا نجم

أمريكا تقوي خصومها

تستمر الولايات المتحدة من خلال سياساتها الابتزازية والعنصرية اتجاه الدول الأخرى بدفع خصومها نحو مزيد من التحالف والتعاون في إيجاد البدائل، فأنقرة اليوم كما ترى الكثير من التحليلات في حالة بحث عن بديل جيوسياسي يؤمن لها الخروج من أزمة قد تكون مفاعيلها خطيرة على الاستقرار الداخلي. الأمر الذي يدفعها بشكل موضوعي إلى التقارب مع روسيا وإيران والدول الأوروبية، كمصلحة مشتركة للوقوف في وجه الضغوطات الأمريكية التي تتعرض لها هذه الأطراف الثلاثة.

هذا التقارب ينعكس بدوره سلباً على أهم أدوات الهيمنة الأمريكية، ويسرع من مشروع التخلي عن الدولار كعملة عالمية، وهو ما تحدث عنه أردوغان مؤخراً خلال مشاركته في منتدى الأعمال التركي القرغيزي المنعقد في العاصمة القرغيزية بشكيك: أن بلاده تعتزم التخلي عن الدولار في مبادلاتها التجارية مع روسيا وإيران، وهو ما يعني أمريكا تجاوزاً للخطوط الحمراء.

فرصة الشرق الذهبية

إن الموقع الجيوسياسي التركي يتيح

لها فرصة الاستفادة من الصعود الروسي الصيني والتعاون الإيراني، كما أن الانفكاك من التبعية وتحدي الهيمنة الأمريكية سيكون - رغم عدم رضى الأمريكي ومحاولات الإعاقة - أمراً مربحاً على المدى البعيد كخيار استراتيجي، وخاصة مع ازدياد كتلة الدول المتوجهة نحو الانفكاك عن المنظومة، كخيار لا راد له.

إن التوازن الدولي الجديد، الذي فيه أقطاب صاعدة تتفوق على واشنطن في مناح عدة، مثل: روسيا والصين ومحور الشرق عموماً، يتيح طريقاً يكون التوجه نحوه خلاصاً، وهو ما تبنى لتركيا مؤخراً بعدما أعلن مدير الهيئة الاتحادية الروسية للتعاون التقني، دميتري شوغافيف، أن منظومة

تستمر الولايات المتحدة من خلال سياساتها الابتزازية والعنصرية اتجاه الدول الأخرى بدفع خصومها نحو مزيد من التحالف

الدفاع الروسية «إس-400» سيتم تسليمها لتركيا بحلول منتصف عام 2019، بعد ما كان مخططاً له أن يتم في عام 2020، حيث عجل موعد التسليم بناءً على طلب الجانب التركي.

القليون حول أمريكا

من جهة أخرى، وفي تحد واضح للرغبة الأمريكية، وفي ظل الخلاف الأوروبي الأمريكي المتنامي، أبدت الصين انفتاحها على مشاريع جديدة كبيرة مع تركيا، وتعهدت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، بدعم الاقتصاد التركي، وقالت: إن لدى ألمانيا «مصلحة استراتيجية» في تطوير علاقات اقتصادية سليمة مع أنقرة، كما وعدت قطر باستثمارات مباشرة في تركيا تبلغ 15 مليار دولار.



الشعب الليبي من تفعيل البند السابع في مجلس الأمن، وتدخل الناتو بحجة حماية المدنيين، سوى معاناة وفوضى مستمرة لا حدود لها، وفرنسا التي كانت أحد أطراف التدخل تتوهم اليوم بقدرتها على لعب دور محوري في الملف الليبي. لكن الوقائع تثبت: أن الحل الناجز والحقيقي يبدو صعب المنال برعاية فرنسية، ودون تحييد جميع التدخلات الخارجية سواء كانت أوروبية أم أمريكية، وإعادة السيادة والقرار إلى الشعب الليبي، وهو ما ينسحب أيضاً على الحلول المتعلقة بالأزمات الأخرى في المنطقة وحول العالم، إذ أن الارتهان للغرب في حل الأزمات يعني اللاحل، فهي غير قادرة بالبنية على الدفع نحو حل سياسي من جهة، ومن جهة أخرى تعاني هي ذاتها من أزمة وانقسامات داخلية.

جديدة، نتيجة هجوم شنته مجموعة مسلحة تعرف بـ«اللواء السابع» قالت: إنه يهدف لمحاربة الفساد المالي والإداري وسيطرة الميليشيات على العاصمة الليبية. ورغم أن حكومة الوفاق هي من أسست هذا اللواء في السابق، فإنها بعد الأحداث الأخيرة تصر على نفي تبعية لها. ورغم تضارب المعلومات والتحليلات عن خلفية هذا اللواء والأسباب التي دفعت به إلى تفجير هذه الاشتباكات، فإن الواضح في الأمر أن الميليشيات هي مجرد أدوات تسعى من خلالها أطراف عديدة لإدامة الاشتباك.

تبعات التدخل الخارجي

يستمر المشهد الليبي بالتعقيد، وتستمر دوامة الأزمات، وتبعاتها الأمنية والاقتصادية، إذ لم يكن

إعاقة الحل الليبي

■ جواد محمد

كلما اقترب الحل الليبي، تخلق الذرائع لإدامة الاشتباك وإطالة عمر الأزمة، وآخرها كانت الاشتباكات التي جرت في طرابلس بين مجموعات مسلحة متنافسة أبرزها «اللواء السابع» وكتيبة «ثوار طرابلس» التابعة لوزارة الداخلية في حكومة «الوفاق».

تأتي أهمية متابعة الحدث الليبي من كونها تعكس الانقسام الدولي، وتحديداً بين الأمريكيين والأوروبيين، حيث إن درجة التحويل العالية للأزمة الليبية، والدعم الأمريكي المعلن لحكومة «الوفاق» في طرابلس، تعطي الإشارات الواضحة على أن الميليشيات المسلحة التابعة للحكومة في طرابلس، والتي كانت وراء الاشتباكات الأخيرة هدفها تعطيل الحل السياسي الذي سعت له فرنسا من خلال مؤتمر باريس في أيار الماضي.

ميليشيات ليبية بأيدي خارجية

بعد الهدوء النسبي الذي ساد في ليبيا عقب انفراج أزمة الموانئ النفطية، شهدت طرابلس اشتباكات

الصورة عالمياً

النظام العالمي الليبرالي والأسطورة الزائلة



يجمع العديد من الباحثين اليوم على أن النظام العالمي الليبرالي بأدواته الاقتصادية والسياسية قد وصل إلى طريق مسدود، وأن استمرار هيمنته لم تعد ممكنة كما السابق، لذلك فإن هذه المنظومة آخذة بالتراجع ليحل محلها نموذج أكثر عدلاً ومساواة.

■ إعداد: قاسيون

في هذا السياق كتب ستايسي ليتل مقالاً حول مقابلة مع خبير في العلاقات الدولية يامين هاداد، نُشرت في موقع «أتلانتيكو» الفرنسي، يجادل فيها حول أن النظام العالمي الليبرالي، الذي تم الحديث عنه كثيراً في الآونة الأخيرة، هو في الواقع خيال ينمو بشكل حصري من طموحات السياسة الخارجية الأمريكية. هل كلامه صحيح، وكيف تغير نظام إدارة العالم؟

■ نظام لإثراء النخب

على عكس الاعتقاد الخاطئ الواسع بأن العولمة هي عملية موضوعية لتطور العالم، فإن الحقائق تثبت عكس ذلك. لقد تم إنشاء العولمة ونظام المؤسسات فوق الوطنية من قبل الناس الذين رأوا مصالحهم الشخصية في تطوير مثل هذا النظام. باستخدام أساليب التلاعب والمنافسة، تمكنوا من خلق الوهم بأن العولمة مجردة تاريخياً. لكن ما هي الحقيقة؟

يمكن التأكيد على أن هذا النظام قد تم بناؤه بهدف زيادة إثراء النخب التي تقف خلف كواليس الولايات المتحدة. وفي هذا السياق يقول الباحث المشهور إيمانويل والرشتاين:

«كانت الولايات المتحدة واحدة من ركائز التنمية الاقتصادية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية. وكانوا، على الأقل، من 1945 إلى 1970 تقريباً مهيمنين. إن الهيمنة كأداة لديها القدرة على إنشاء نظام عالمي تكتسب الرأسمالية فيه زخماً وأرباحاً».

والواقع، أن أمريكا أنجبت نظام بريتون وودز النقدي، الذي دمر نظام «المعيار الذهبي»، وحال دون تدمير قوى العولمة

المدمرة للهويات التقليدية. وتم إنشاء مؤسسات، مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإنشاء والتعمير. ولقد عملت هذه المنظمات، ولا تزال تعمل بشكل حصري في منطق الليبرالية العالمية. يجب أن يخدم تدمير الهوية غرضاً واحداً، وهو: الإثراء الأبدي للنخب.

ومع ذلك، في الوقت الحالي يمكن القول: إن النظام العالمي الليبرالي، الذي إذا كان يمكن اعتباره أسطورة فقط على أساس نظرية أنه عمل في مصلحة دولة واحدة، أو بالأحرى لمصلحة الناس وراءه، وبدأ يتغير ويكتسب ميزات ظاهرة جديدة، حقيقية بالكاد يمكن أن تسمى أسطورة.

■ إعادة بناء النظام

الآن، يمكننا مراقبة تحول النظام العالمي. إنه يدخل مرحلة ما بعد أمريكا، أي: أن عصر العولمة انتهى بالفعل.

يقدم رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب عدداً من التصريحات حول كيفية معارضته للعولمة، وأن التجارة الحرة ليست سلعة مطلقة. ومع ذلك، في الواقع، لا نرى أية تغييرات حقيقية، حتى على الرغم من الواجبات التجارية المختلفة. في الواقع، هذا هو نتيجة لتحويل النظام العالمي.

كتب نيجري وهاردت في عملهما المشترك بعنوان «الإمبراطورية» عن تغيير أقطاب المحيط والوسط كما يلي: إن التقسيم المكاني للبلدان إلى ثلاثة عوالم أصبح مربكاً إلى درجة أننا نكتشف دائماً عالماً ثالثاً في العالم الأول، والأول في الثالث، في حين أن العالم الثاني لم يعد موجوداً عملياً.

كان هناك تعديل للنظام العالمي، أي نظام رأسمالي يعلن تقسيم العالم إلى مركز، وشبه محيط، ومحيط. ويتم استبدال

عصر الرقابة بعصر من الفوضى العالمية الخاضعة للرقابة.

■ العالم الجديد والإمبراطورية

كما هو واضح، كان النظام العالمي يتشكل من خلق ظروف ملائمة للغاية للتشغيل الحر لرأس المال، وهو ما أدى إلى محو أية حواجز، سواء أكانت دولاً وطنية، أو أشخاصاً.

وهكذا، خلقت العولمة ثقافة جديدة كلياً، أو بالأحرى معاداة للثقافة. إن محو أي شكل تقليدي من أشكال الهوية خلق جواً أصبح فيه رأس المال - الذي يمكن استخدامه في هذه الحالة كمترادف للعولمة - مهيمناً، بالإضافة إلى خلق نظام من الفوضى يسرع تدمير البشرية، ويغير في الوقت نفسه أساليب إدارة المجتمع.

فبدلاً من التصرف بالطرق المعتادة لإملاء إرادتهم من خلال جميع رؤساء الدول أنفسهم، بدأوا في استخدام أساليب التلاعب التكنولوجي السياسي. حيث يتم إنشاء حالة فريدة من نوعها من التدمير الذاتي، الناس أنفسهم يتكرونها، هم أنفسهم يدمرون التسلسل الهرمي المعتاد غير المربح للنخبة العالمية، هذه هي الطريقة التي يسمونها النظام، ويصبح هذا النظام شاملاً ولا يترك مساحة للعمل الحر.

■ النتائج

نحن نشهد عملية لتغيير تكتيكات العولمة. بدأت مجملها في التعبير عن نفسها في أشكال جديدة. وهكذا، يتم إعادة النظام إلى نظام جديد للسيطرة السياسية، حيث تبدأ جميع الأشكال الكلاسيكية والتطورات المؤسسية في فقدان المعنى، ويتم الإعلان عن تسارع معدل التدمير. وهذا هو تشخيص عالماً الحديث.

• دعت المستشارة

الألمانية،

أنجيلا ميركل،

الاتحاد

الأوروبي

إلى مواصلة

عمله في تعزيز

سيادته كي يستطيع

حل مشكلاته بنفسه، عشية لقائها مع

الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في

مدينة مارسيليا الفرنسية.

• فرضت القوات

العراقية

حظراً شاملاً

على التجوال

في البصرة

على خلفية

الاحتجاجات،

التي سقط خلالها

عدد من الجرحى والقتلى نتيجة تدخل

القوات الأمنية بعد إحراق مبنى المحافظة.

• انطلقت

في فنلندا

الأربعاء

الماضي،

أعمال مد

المقطع البحري

من أنبوب الغاز

الروسي «السييل الشمالي-2»، لضخ الغاز

من روسيا إلى ألمانيا عبر البلطيق، رغم كل

العراقيل.

• حذرت وزارة

التجارة

الصينية من

أن الصين

ستضطر للرد

إذا فرضت

واشنطن اية

رسوم جمركية

جديدة على سلعها، بعدما أعلن ترامب أن

بلادها ليست جاهزة بعد للوصول إلى اتفاق.

• توجه وزير الخارجية

اليوناني نيكوس

كونترياس في

زيارة رسمية إلى

تركيا، للقاء

نظيره مولود

جاووش أوغلو،

وذلك بعد توتر

خيم على العلاقات،

وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين.

• جدد الرئيس التركي

رجب طيب

أردوغان

التهجمات

للولايات

المتحدة بدعم

التنظيم التابع

للداعية والسياسي

المعارض فتح الله غولن، الذي يقيم في

الولايات المتحدة وتطالب أنقرة بتسليمه.

■ تم إنشاء

العولمة ونظام

المؤسسات

فوق الوطنية

من قبل من

رأوا مصالحهم

الشخصية في

تطوير مثل هذا

النظام باستخدام

أساليب التلاعب

والمنافسة

«وزر الإنجاب»...



PEP BONET/NOOR/SAVE THE CHILDREN

ألم تملّوا من كثرة ما سمعنا في العقود الماضية عن أننا همج وغير متحضرين لأننا ننجب الكثير من الأطفال؟ لبدأً أحداً قد سمع من قبل بهذه العبارة أو بشبيهها: «شوف الأوروبيين والأمريكان يا بيخلفوا ولديا ما بيخلفوا، ولهيك افتصادون أحسن منا ولهيك مجتمعاتون أنصف منا».

■ كونور كيلباتريك

تعريب وإعداد: عروة درويش

الإنجاب، وأن نبدأ بحلّها لمصلحتنا وليس لمصلحة القلة الثرية.

يجب أن ندرك بأن منطق الرأسمالية يريد أن يلقي بعبء وتكاليف إنجاب وتربية «عمال ومستهلكي المستقبل» على عاتق الأفراد والأسر. وهذا هو السبب الجوهري، وليس الغيرة على التقاليد كما يدعي المحافظون، الذي يدفع بهذا النظام إلى محاولة الحفاظ على أكثر أنماط الأسرة النواة رجعية، وإلى إحلال التبعية بين الزوجين محل التفاهم والود الذي لا يمكن أن يوجد دون تمكينهما اقتصادياً، وتوفير الظروف التي يمكن من خلالها أن يحبا ويحترما بعضهما البعض.

الإنجاب جريمة؟!

إنجاب الأطفال سيء على البيئة! أم الله خلّ؟ أو انتظروا، إنه شيء أناني لأنّ العالم في حالة جحيمية. اختر ما شئت، فمن المهم أن نتذكر بأنّه، وفقاً لليبراليين الذين يتحفوننا دوماً، فإنّ إنجاب المزيد من نوعنا هو بمثابة تشغيل مكيف الهواء البارد والنافذة مفتوحة. أو ربما إنجاب الأطفال هو بمثابة... دعونا نحزر... وضع الإسمنت في المستوطنات الصهيونية غير الشرعية؟ تقول الروائية شيلا هيتي في نقد لاذع في كتابها «الأمومة»: «تشبه أنانية الحمل بطفل، أنانية استعمار دولة ما. كم أشعر بالإهانة عندما أسمع بأنّ شخصاً ما قد أنجب ثلاثة أطفال أو أربعة أو خمسة... يا لهم من طماعين ومتغربين ووقحين».

إذا ما نظرنا إلى صحيفة «الغارديان» وحدها، فسندج على طول العامين الماضيين عناوين

ألم تملّوا من كثرة ما سمعنا هؤلاء «الليبراليين بالتبعية» وهم يعظوننا في أننا نحن من ندمر الاقتصاد والبيئة لكوننا غير «مثقّفين» ونرغب بإنجاب الأطفال؟ يا لنا من مهملين لأننا نحب الطفولة! إنّ هؤلاء القائلين بهذه العبارات هم إمّا مغرر بهم لكثرة الضخ الإعلامي الذي تعرضوا له، وإمّا أصحاب مصلحة يريدون إدامتها على حسابنا، وهم الذين يدفعون ويمولون الآخرين. وهم في كلتا الحالتين يبيعوننا مبادئ اقتصادية واجتماعية زائفة لا تمت للإنتاج والتنمية والرفاه بصلة.

تناقض بين الرأسمالية والبشرية

عندما ننادي بحرية الأم والأب في الإنجاب، فيجب علينا أن نمنحهم أسس ممارسة الاختيار بحرية قبل كل شيء، وليس أن نضعهم في ظروف الفقر المدقع والبطالة، وعدم التنمية الحقيقية، وعدم تأمين الرعاية الصحية، وعدم تأمين السكن، وعدم تأمين الرعاية النهارية للأطفال... إلخ ثمّ نتشكّر بأننا «حددنا النسل». إنّ مسألة الإنجاب من عدمه ذات حساب بسيط: النظام الرأسمالي القائم يرى في إنجابنا للأطفال دون تحكّم منه تهديداً له بكل المقاييس، والجنس البشري يعتمد على الإنجاب حتّى يستمر ويحقق رفاهه، وهنا يبدأ تناقض المصالح، وهنا يجب أن يبدأ البحث عن حلول للمشاكل التي خلقها نظام الأثرياء فيما يخصّ قدرة البشر على

يطلب من الأسر التأقلم مع منطق تربية أطفالهم في ظلّ إملاءات السوق بدلاً من تحديد هذه القيود غير الطبيعية

مثل: «هل يمكن أن نتخلوا عن الإنجاب من أجل إنقاذ الكوكب؟ قابلوا الثنائي الذي فعل ذلك» و«حان وقت كسر المحرمات: الأهل الذين ندموا على إنجاب أبنائهم» و«أتريد إنقاذ زواجك؟ لا تنجب أطفالاً». وفي «النيويورك تايمز»: «دون أطفال من أجل التغير المناخي؟ بعض الناس بدأوا يأخذون الأمر باعتباره مهم». وفي «بزنس إنسايدر»: «سبعة أسباب تجعل الناس لا ينجبون الأطفال، وذلك وفقاً للعلم». وقد وجد هذا المنطق الجديد دربه بسرعة ليدخل جميع مناحي الثقافة الليبرالية من أوسع أبوابها. تقول النسوية «الطريفة» كايتلين موران: بأنّ «الكوكب ليس بحاجة لأولادك». يبدو من الصعب عدم تلقّيك لهذه الرسالة، ورغم ذلك فهي كما يبدو تقع على أذان صماء! وفقاً لدراسة حديثة لمركز السيطرة على الأمراض والأوبئة، فإنّ الهوة بين عدد الأطفال الذي ترغب النساء الأمريكيات في إنجابهم والعدد المحتمل أن ينجبنه: «قد ارتفع إلى أعلى درجة له في أربعين عاماً». لم يزد عدد النساء اللواتي يردن الإنجاب في المستقبل إلا منذ عام 2002، والفئة العمرية الوحيدة التي شهدت تنامياً طفيفاً في معدلات الخصوبة هي ما بين الأربعين والخامسة والأربعين.

الفقر وحلم الإنجاب

كما صاغت «النيويورك تايمز» الأمر: «الأمريكيون يطورون قدرتهم على تجنب الحمل غير المرغوب به بسرعة أكبر بكثير من تطويرهم لقدرتهم على تحقيق حمل مرغوب به». فمع معاناتهم من أكثر رعاية صحية باهظة في العالم - وعشرات الملايين لا يزالون غير مؤمنين - ومن عقود من الأجور الراكدة والارتفاع الهائل في تكاليف التعلم والسكن، لم يكن الإنجاب مكلفاً مثلما هو الآن. قدّرت وزارة الزراعة الأمريكية بأنّ التكلفة الوسطية لتربية طفل ولد في عام 2015 وحتّى يصل

إلى عامه السابع عشر هي 233 ألف دولار، ولا يشمل هذا حتّى تكاليف التعليم الجامعي. لقد بات الحمل والإنجاب في هذا العالم حلاً لا يمكن للكثيرين أن يتحملوا تكلفته. هنا تماماً في هذه المناهضة البغيضة للإنجاب تجد الليبرالية حليفاً لها في المحافظة. لقد وضعت «بروكينغز إنستيتيوت» تأجيل الأبوة كواحد من «ثلاثة قواعد بسيطة يمكن من خلالها للمراهقين الفقراء أن يصبحوا من الطبقة الوسطى». لا يختلف هذا السطر عن السطور التي كنّا نسمعها من المحافظين أمثال جورج ويل على مدار عقود: أنت فقير بسبب القرارات الأخلاقية التي اتخذتها. إنها تذكرنا بالحملة الأمريكية العنصرية دون خجل في منتصف التسعينيات حين انضم الجمهوريون إلى إدارة كلينتون للتنديد بكارثة: «الأمهات المراهقات غير المتزوجات» بوصفها تهديداً مهلكاً لصحة الأطفال والقيم العائلية، أو كما صاغها اقتراح كلينتون في 1994: «قضية أساسية في المسؤولية الذاتية والتي تقرر الشخصية». فقد مضى في ذلك الوقت مجموعة من الديمقراطيين أبعد من ذلك حتّى في محاولة إصدار قرار يمنع جميع المعونات الغذائية وغيرها عن العائلات التي تعيل أمّاً غير متزوجة وأطفالها. رغم إشاعة الخوف من هؤلاء الأمهات الشابات اللواتي يفترض بأنهنّ أنانيات ومخزيات، فقد كانت هؤلاء النساء في حقيقة الأمر يسكن الطريق الوحيد المتاح لعائلاتهن. جادلت الدكتورة أرين جيرونيموس بأنّه، وعلى الرغم من محاولة المحافظين والليبراليين إصااق العار بهؤلاء الأمهات المراهقات الفقيرات، فإنّ خيار النساء المنتميات لطبقة المداخل المنخفضة بأن ينجبن طفلاً في عمر صغير يمثل قراراً منطقياً تبعاً للقيود التي تكبلهن لكونهنّ فقراء في أمريكا: «فإن استناعت إيجاد عمل، فإنّ الأجور والمنافع التي ستحصل عليها لن تعوّض تكاليف كونها أمّاً عاملة. لا يمكنها أن تنتظر منها

بعيون الرأسمالية

الأطفال كعمال ومستهلكي المستقبل

إنَّ المنطق الجوهري للرأسمالية يدرك بأنَّها بحاجة لوجود عمال ومستهلكين، لكنَّها لا تريد أن تدفع مقابل تربيتهم. فمن وجهة النظر الرأسمالية يجب إلقاء عبء وتكاليف هذه التنشئة على الأفراد وعلى الأسر.

وهذا المنطق هو الذي يجعل أجهزة الأمن والشرطة تلاحق بشكل حرفي الآباء البيولوجيين من أجل جمع أموال إعالة الأطفال. فعوضاً عن قيام الدولة برعاية مواطنيها وأبنائها بشكل جمعي، بأن تقدّم لهم رعاية الطفولة والرعاية الصحية والتعليم، فمن الأفضل للرأسمالية أن تجبر الأسرة النواة على البقاء مع بعضها. يشبه هذا تحويل الزواج إلى سجن بالصاق الإكراه به. لقد انتقلت الرأسمالية من الخطاب المحافظ في حقبة ما بعد الحرب، والذي تقول فيه للنساء بأنَّهن مجرد ماكينات حمل تؤدي واجبها، إلى إخبارهن بأنَّ عليهن تأخير الحمل أطول فترة ممكنة كي يتمكن من الحصول على مهنة ترقيهن في السلم الاجتماعي، وقد يطول هذا الأمر للأبد. وفي حين أنَّ الطبَّ الإنجابي يحقق خطوات هائلة، فإنَّ الإخصاب المخبري وأدوية تعزيز الإباضة وتخزين البويض هي مكلفة للغاية. ولهذا فدون وجود نظام رعاية صحي عام فعال فستكون هذه التطورات العلمية دوماً حكرًا على الأثرياء.

إنَّ الطلب إلى المرأة أن تؤجل إنجاب الأطفال حتّى تنطلق في مهنتها وتوفّر ما يكفي من المال هو الوجه الآخر للعملة التي نأمر فيها المرأة بالبقاء في المنزل، والتحول إلى ماكينة إنجاب لصالح زوجها. فمن يطلب من المرأة هذا يقوم في كلتا الحالتين بأنّ تمتنع عن الاستجابة لرغبتها والانقياد وراء الأفكار التجريدية القوية: السوق أو البيئة أو السلطة الأبوية أو حتّى النسوية المراوغة المناقفة.

يجب علينا أن نتذكر دوماً بأنَّ الغالبية من الطبقة العاملة هي ليست في موقع يسمح لها بالاختيار في سوق العمل، ولن يكون لها هذا الاختيار مطلقاً. فالعمل بات مكاناً تقايس فيه ثلث حياتك من أجل أن تحافظ على حياتك ولا تموت فقط. لقد بات شعار «اعمل بما تحب» ونحن في 2018 مجرد شعار فارغ ليس متاحاً إلا للأثرياء. لم يعد أحد يتوهم بأنَّ إنجاب طفل وتربيته بشكل كفؤ في ظلّ نظام رأسمالي يحرم الناس من حقوقها الأساسية هو أمر سهل.

في حين أنَّ الليبراليين لا يرون في الرغبة بإنجاب الأطفال أكثر من رغبة بالهوى في فيغاس؛ أي: استثمار مكلف وأحقق ومبتذل يقوم به السذج في الغالب، فإنَّ علينا أن ندقّق قبالتهم ونجبر رأس المال على تحمل تكاليف إنجاب الأطفال وتربيتهم، ويتم ذلك بأنّ ننشئ برامج على نخط «صناديق الأطفال الفنلندية» و«الرعاية الصحية للجميع»، والتي لا تغطي كامل تكاليف الرعاية ما قبل الولادة وفي مرحلة الطفولة وحسب، بل وتجعل ذلك التلقيح الصناعي حقاً وليس ترفاً فقط.



بكثير من قريناتهن في ألمانيا الغربية. والآن، عندما ننظر إلى ألمانيا الموحدة، نرى بأنَّ الرعاية النهارية باهظة التكاليف وتنافسية، حيث هناك نقص وطني في عمال مراكز الرعاية النهارية يصل إلى 120 ألف عامل، وجميع هذه الأعمال هي من صنف الأعمال ذات الأجور المنخفضة بكل تأكيد.

في الشرق، وبعد انهيار جدار برلين على الفور، هوت معدلات الولادات بشكل رهيب. ورغم ذلك فلا تزال النساء في شرقي ألمانيا اليوم لديهن أطفال أصغر بكثير، وكذلك هوة أجور أقل مع الرجال، من قريناتهن في الغرب. أمّا الهوة في الأجور بين الجنسين في غرب ألمانيا فهي شبيهة بشكل كبير بتلك الموجودة في الولايات المتحدة.

إذا ما حاولنا أن نجد في عالم اليوم دولاً لديها التزامات قريبة من التي كانت ألمانيا الشرقية تقدمها لمواطنيها، فسندج بأنَّها الدول التي استطاعت فيها الطبقة العاملة المنظمة أن تحقق اختراقات ناجحة للترتيبات الرأسمالية. فالنساء الهولنديات، خلافاً لغيرهن من النساء «المذعنات»، وفقاً لعدد هائل من الدراسات هنّ الأسعد في العالم، وبالكاد تعمل أيّ منهنّ دوام عمل كامل. ويعود الفضل في ذلك للحشد النقابي، فقد استطاعت طبقتهم العاملة أن تربع وضع حريتهن كأولوية تعلو أيّ «واجب» تجاه وظائفهن أو تقييدهن بالأسرة النواة.

للخروج من جحيم هذه الحياة التي وصلنا إليها، ونحن في عام 2018. لقد بدأوا عوضاً عن ذلك يرون دورهم بوصفهم نوعاً من الحراس الأخلاقيين، حيث يقومون فقط بالمراقبة والإدارة الصارمة للانهايار. إنَّهم «الليبراليون - اليساريون» الذين لم يعودوا يؤمنون بقدرتهم على تغيير العالم، بل باتوا على حدّ تعبير أدولف ريد يللمسون: أكثر مهامهم أهمية في «كونهم شهوداً على المعاناة». فهم إمّا يعتقدون بأنّ التغيير الشعبي السياسي للانهايارات الرأسمالية والمناخية هو أمر مستحيل، أو ببساطة هم لا يرغبون بهذا التغيير. وفي كلتا الحالتين فإنّ جوابهم هو واحد: لا إحياء للحركة العمالية، بل اعتماد أخلاق التقشف والتضحية بالذات.

منطق الإنجاب وإملاءات السوق

يعني هذا بشكل حتمي: الطلب إلى الأسر أن تتأقلم مع منطق تربية أطفاله في ظلّ إملاءات السوق، وذلك بدلاً من تحدي هذه القيود غير الطبيعية. دعونا ننحني ونذعن ونذعي بأنّ هذا انتصار!

كان هذا السلوك ليبرك رجال ونساء ألمانيا الشرقية على السواء لو فرض عليهم. فرغم الاتهامات التي كانت تكال للنظام في ألمانيا الشرقية بأنّه نظام شمولي، فقد كانت النساء يتمتعن أولاً: بدولة رفاه تساعدن على تربية أطفالهن، فقد كانت الرعاية النهارية تبدأ بعد أسابيع من ولادة الطفل وتشمل من بين ما تشمل الإفطار والغداء. وثانياً: معدلات اشتراك في القوى العاملة أكبر بكثير من مثيلاتها في ألمانيا الغربية. تمّ تشريع الإجهاض في عام 1972، أي: قبل ألمانيا الغربية بوقت طويل جداً. وكان الطلاق بالنسبة للنساء في ألمانيا الشرقية أمراً سريعاً وسهلاً ودون تكاليف. وقد أثبتت الاستطلاعات بأنَّهن كنّ يشعرون بالثقة بأنفسهن وبمظهرهن الخارجي وبالرضى الجنسي في زيجاتهن وعلاقاتهن بنسب أعلى

إجازة أمومة، ولا يمكنها الحصول على رعاية نهارية مقبولة التكاليف لطفلها لتحررها من الاعتماد على أقربائها لحين عودتها من العمل... وستكون فرصتها الأكبر في سياق ارتباطها بالقوى العاملة، إن تزامنت سنوات طفلها ما قبل المدرسية مع سنوات ذروة حصولها على الدعم الاجتماعي والعلمي الذي يقدمه لها أقاربها المتمتعون بصحة جيدة نسبياً».

الليبرالية تضيق على الجماهير الكادحة

مع وجود هذه الهوة بين رغبات النساء بالإنجاب والواقع المرهق لكونهن نساء عاملات، فما الذي يبرر أن يكون الكثير من الليبراليين الجدد مناهضين غربيين للإنجاب؟ فحتّى في فرنسا، وهي الشهيرة منذ وقت طويل بكونها دولة رفاه كريمة مع الإنجاب، فإنّ وزيرتها للمسواة الجنسية البالغة من العمر خمسة وثلاثين عاماً تشير إلى رغبتها في إعادة النظر في التزامات الدولة أمام الأمهات لتجعلها مبتذلة بقدر المستوى الأمريكي. قالت الوزيرة الفرنسية ميرلين شيايا مؤخراً لصحيفة «النيويورك»: «فيما يخصّ النساء، فإنّ ردة الفعل اللاإرادية في فرنسا أن تقول: ما الذي ستفعله الدولة لي؟ يا له من أمر مرعب، اليس كذلك!»

أفاق ضئيلة وتوقعات متقلصة وأن تفعل الكثير مقابل القليل: هذا هو برنامج الليبراليين في القرن الحادي والعشرين من أجل الجماهير الكادحة. أي: بكلمات أخرى: الاستمرار ببرامج الأربعين عاماً الليبرالية الخاصة بالتقشف، وهي التي نتج عنها الهجر التام لنضالات الحركة النقابية. لقد بات العيش الكريم وأن تملك منزل وأن تحصل على تقاعد مريح مجرد وعود مهجورة. والآن انضم إليها بكل تأكيد أن تحظى بطفل تربيته بشكل حسن.

بل الأكثر من هذا، يجد الليبراليون أنفسهم غير قادرين على تخيل وجود أيّ طريق

يجب ان ندرك بأن
الرأسمالية تريد
ان تلقي بععب
وتكاليف إنجاب
وتربية عمال
ومستهلكي
المستقبل على
عائق الأفراد والأسر

إنّ الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها أن نحصل على برامج توظيف وتدرّب مئات آلاف الأشخاص للعمل في مهن الرعاية النهارية عالية الجودة، بهدف تسهيل عملية الإنجاب ورعاية الأطفال، هو عبر إطلاق وإعادة إحياء الحركة العمالية، وليس عبر الأفكار الساذجة التي تهدف «للسيطرة على النسل»، وليس عبر العنصرية كذلك دون أدنى شك. إنّ الحرية الحقيقية للمرأة يجب أن تعني: قدرتها على تجنّب صيغة التخيير الخاطئ: «إمّا طفل أو مهنة» بشكل كلي. لكنّ هذا الخيار محصور في الوقت الحالي بالأثرياء فقط. وهذا ليس تطوراً ولا تقدماً بكل تأكيد... إنه مجرد لا مساواة.

الحرب النفسية: تطوراتها.. وهدم الدول



منذ ألف تغريدة يومية تصدر على مستوى العالم، تبت الشائعات والمعلومات المغلوطة لمحاولة ضرب الاستقرار وإثارة الفتن الدينية والأثنية، والتشكيك في قيادات بعض الدول من أجل إثارة الفتن وخلق نوع من البلبلة، وذلك وفقاً لإحصائية أجرتها مجموعة الرؤية الاستراتيجية، روسيا والعالم الإسلامي، والتي مقرها موسكو.

يأتي خلف ذلك العدد المهول من الأكاذيب اليومية أجهزة استخبارات لدول كبرى من خلال لجان إلكترونية متخصصة في هذا المجال فقط، وهذا ما يطلق عليه حروب الجيل الرابع.

الجيل الرابع

هو التطور الحقيقي للحرب النفسية التقليدية، والتي كانت تتم عن طريق نشر الأكاذيب عبر وسائل الإعلام، أو عن طريق الطابور الخامس في بعض الدول، حيث يبثون الإحباط ونشر الأخبار الكاذبة في أماكن التجمعات، وذلك خلال الحروب التقليدية، مثل: الحرب العالمية الثانية، واستمرت تلك الحرب النفسية التقليدية حتى احتلال العراق في عام 2003، وقد حققت العديد من النجاحات في هذا الوقت.

ومع تطور التكنولوجيا المعلوماتية، وظهر مواقع التواصل الاجتماعي، بدأت تتطور الحرب النفسية، بل إن أجهزة الاستخبارات التي تعمل في هذا المجال، وجدت ضالتها في كيفية إيصال الرسالة المطلوبة إلى المتلقي في ثانية واحدة، لتنتشر بعد ذلك كالنار في الهشيم، وتحقق الهدف المطلوب منها.

ومع بدء التخطيط لمشروع الشرق الأوسط الموسع الذي تم إقراره في قمة حلف الناتو في اسطنبول في عام 2004، والذي يهدف إلى إعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط، وتدمير الجيوش الوطنية وتغيير عقيدتها، تم البدء في إطلاق مشروع حروب الجيل الرابع من خلال مواقع التواصل، ومن خلال تدريب مجموعات من الشباب في الخارج على شن تلك الحروب لتهديد الطريق للعملية الكبرى، وهو تدمير الدول ذاتياً من الداخل، من خلال ما أطلق عليه مسمى الربيع العربي.

تعريفات

تعد حرب الجيل الرابع هي التطور للحرب النفسية التقليدية. مضمون الحرب النفسية موجود منذ بداية الصراع الإنساني، لكن

اختلاف الاصطلاح يرجع إلى اختلاف المفهوم. فمثلاً، البريطانيون يطلقون اسم الحرب السياسية على النشاط الذي يعرفه الأمريكيون باسم الحرب النفسية، وقد وصف «سير روبرت لوكهارت» المدير العام للجنة التنفيذية للحرب السياسية في الحرب العالمية الأولى الحرب السياسية بأنها عبارة عن تطبيق الدعاية لتخدم حالة الحرب، وعرفها الرئيس الأمريكي في حينه «بتعبيد الطرق أمام القوات المسلحة» وتسهيل مهمتها، وهذا المفهوم لا يختلف كثيراً عن التعريف الواردة للحرب النفسية.

ومن أوائل التعريفات التي ظهرت للحرب النفسية ذلك التعريف الأمريكي الذي يقول «إن الحرب النفسية هي استخدام أية وسيلة توجد للتأثير في الروح المعنوية، وفي سلوك أية جماعة لغرض عسكري معين، وقبل ظهور هذا التعريف قدمت مدرسة الجيش البري التعريف التالي:

تتضمن الحرب النفسية استخدام الدعاية مع العدو، مع استخدام عمليات عسكرية أو إجراءات أخرى تدعو الحاجة إليها لتكملة مثل هذه الدعاية. وبعد ثمانية عشر شهراً من ظهور التعريف السابق، قدم الجيش الأمريكي معجماً جديداً يتضمن المصطلحات الحربية، عرف الحرب النفسية بأنها «استخدام مخطط من جانب الدولة في وقت الحرب، أو في وقت الطوارئ لإجراءات دعائية بقصد التأثير في آراء وعواطف ومواقف وسلوك جماعات أجنبية عدائية أو محايدة، تعمل على تحقيق سياسة الدولة وأهدافها.

ظهر معجم آخر للبحرية الأمريكية عام 1946، وأعيد طبعه في عام 1950 جاء فيه: إن المهمة الأساسية للحرب النفسية، هي فرض إرادتنا على إرادة العدو بغرض التحكم في أعماله بطرق غير الطرق العسكرية، ووسائل غير الوسائل الاقتصادية، وجاء في هذا التعريف أن الحرب النفسية قد تكون قصيرة المدى فتشمل:

أ- الدعاية الإستراتيجية. ب- دعاية القتال. ج- نشر الأخبار. د- خداع العدو بطريقة منظمة محكمة. هـ- دعاية سرية.

ويعرف الأمريكيون الحرب النفسية: أنها سلسلة من الجهود المكتملة للعمليات الحربية العادية عن طرق استخدامها النازيون، أي: لها تصميم وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الحربية والسياسية على أسس نفسية مدروسة.

أما من وجهة نظر الألمان، فقد تضمنت هذه الكلمة تغييراً طرأ على عملية الحرب النفسية ويقدر «لاينبارجر» في تعريفه للحرب النفسية، والذي ورد في كتابه «علم النفس» الصادر عام 1955 أن الحرب النفسية «استخدام الدعاية ضد العدو مع إجراءات عملية أخرى ذات طبيعة عسكرية اقتصادية أو سياسية.

أوردت الموسوعة العربية الميسرة تعريفاً يكاد يتقارب مع التعريفات التي وضعت للحرب النفسية في العصر الحديث، يقول من ضمن تعريفه لمادة حرب: «هي حرب أهلية يهملها تخريب وتدمير قوات المحاربين وممتلكاتهم وغير المتحاربين بهدف إملاء شروط معينة على الفريق المهزوم، وإملاء عقيدة دينية، أو مذهب سياسي، أو حماية تلك من أي عيب». ويعد هذا التعريف أقرب التعريفات الواردة في المعاجم العربية للحرب النفسية، حيث قال: إنها تهدف لإملاء شروط معينة أو عقيدة دينية أو مذهب سياسي.

ومما لا شك فيه أن الحرب النفسية تعد جزءاً من النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تتم خلال الحرب الفعلية، أو الحرب الباردة، ومن هنا جاء اتصالها بعلم السياسة من حيث كونها في النهاية تقوم لخدمة سياسة الدول المصدرة لها والقائمة عليها، ولا ريب في أن سياسة الدولة المصدرة للحرب النفسية هي التي تضع الإطار والضوابط لهذه الحرب.

الحرب النفسية بعيدة المدى

تتضمن الحرب النفسية بعيدة المدى، نشر الأخبار بطريقة مستمرة وبوسائل شتى بغرض مساعدة السياسة الخارجية للدول ورفع سقفها والحصول على التعاطف والتأثير.

والحرب النفسية هي استخدام علم النفس بصفة عامة وعلم النفس العسكري بصفة خاصة، لإحراز النصر، وإن شئ أية حرب نفسية ضد ما يعني وجوب معرفة الخصم، أي: دراسة الجوانب النفسية، لأنه يمثل المدخل الذي يحكم السلوك لدى الطرف الآخر. وهنا تبرز أهمية علم النفس والمدرسة السلوكية كأحد الأسس المهمة لفهم وشن الحرب النفسية الحديثة، وذلك لأن علم النفس وحده بما يدرس من السلوك الإنساني، وما يضع من أساليب دقيقة لقياس مقدرات الأفراد واستعداداتهم، وما يتوصل إليه من فهم لروح الجماعات، هو الذي يستطيع أن يسدد الخطأ نحو الوفاء بمطالب الحياة العسكرية في العصر الحديث، الذي فطن له الغرب فاهتم قادته باستيفاء حاجة الجيوش من الإحصائيين النفسيين، ومن هنا جاء الاهتمام به كميدان لا يمكن للعسكرية الحديثة الاستغناء عنه.

العلاقة بين

الحرب النفسية والحرب الأخرى

في خضم الصراع لا بد من إعداد الدولة للحرب، وذلك بتوفير جميع المستلزمات وجميع المتطلبات التي تحتاجها لخوض الحرب، ومباشرة الصراع بعد الأخذ بمجمل أسباب القوة المادية والمعنوية، وتلك التي تهياً عادة للحرب خصوصاً، وذلك بتسخير جميع قدرات وموارد الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية لتستطيع تحقيق خططها وسياساتها الاستراتيجية الهادفة إلى سعادة الإنسان، عبر ما يمكن أن نطلق عليه «الحرب السياسية» التي هي بمجملها «حرب العقل والحكمة»، وحرب المنطق والإقناع، وحرب الشجاعة والإدارة، وحرب العلم والمعرفة، وحرب الفكر والعقيدة، وحرب الاتجاهات والرأي العام، وحرب الروح وروح الأمة الحية، مع التأكيد: أن الحرب السياسية تتقدم على العمليات العسكرية، ولكنهما معاً تعملان بانسجام تام بهدف تحقيق الانتصار على الخصم في الصراع الدائر بين الطرفين.

مقاطعة فنانيين عالميين لحفلات الكيان



انضمت المغنية البريطانية، ليتل سيمز، إلى 15 فناناً عالمياً أعلنوا انسحابهم من مهرجان ميترو الموسيقي الذي يقيمه الكيان الصهيوني، عقب ضغوطات مارسها حركة المقاطعة وفرض العقوبات «BDS» على الفنانين. وقاطع بعض الموسيقيين المشاركة في المهرجان لاعتقادهم بأن مشاركتهم ستجمل صورة الاحتلال، بينما لم يقدم آخرون سبباً لذلك.

وقالت صحيفة الغارديان البريطانية: إن أكثر من 100 فنان عالمي وموسيقي ورسام من مشاهير العالم، أعلنوا في بيان بمبادرة من روجرز ووترز مقاطعة حضور مهرجانات الاحتلال الموسيقية.

حث روجرز ووترز عازف الساكسوفون الأمريكي كامسي واشنطن على إلغاء حفله المقبل في الكيان مشيراً في رسالته إلى المحنة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

الفلسطيني ككل. قدم مؤسس فرقة Pink Floyd، روجرز ووترز، مؤخراً حفلاً في المجمع الرياضي الأولمبي بموسكو، حضره جمع غفير من محبي الروك، وربما ممن يشاركون روجرز موافقه وارهء السياسية، غنى روجرز للجمهور رافعاً علم فلسطين.

ومن بين الذين ألغوا مشاركتهم في ميترو الصهيوني، الموسيقي البريطاني شانتي سيلبيستي، والموسيقي السويدي ساينفيلد.

التويتير تعلن تأجيل زيارة الكيان قائلة: من المهم بالنسبة لي أن أغني في كل من فلسطين وإسرائيل وأن أتعامل مع جميع المعجبين بشكل متساو. وفي المقابل، رد عليها النجم، روجرز ووترز، قائلاً:

«لقد قرأت تعليقاتك على تويتري، ربما يمكنني مساعدتك في توضيح بعض الأمور. فلسطين حالة فريدة من نوعها، حيث إن وجود خط اعتصام BDS يأتي بناءً على طلب المجتمع

ويأتي ذلك أيضاً بعد أن وجه نجم الروك العالمي وعضو فريق «بينك فلويد»، روجرز ووترز، رسالة شخصية إلى الفنانين الذين أعلنوا سابقاً مشاركتهم في المهرجان.

اعتذرت سيمز في تغريدة نشرتها على حسابها في تويتري: وأعلنت مقاطعة المهرجان، كما ألغت المغنية الأمريكية، لانا ديل راي، التي رفضت إلغاء حفلها سابقاً لأن زيارتها «ليست بياناً سياسياً»، وكتبت على صفحتها على

أخبار ثقافية

كانوا وكنا

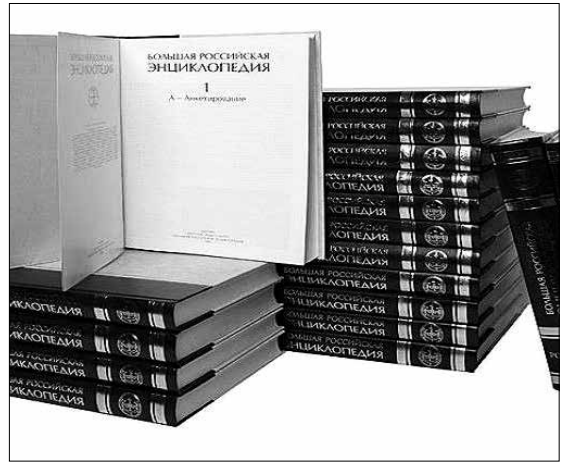


وقفت الحركة النقابية السورية مع العمال في الإضرابات المطالبة من أجل زيادة الأجور وساعات العمل الثماني، ومنع التسريح، وحق الإضراب في خمسينات القرن العشرين، كما خرجت الحركة النقابية نفسها في مظاهرات وطنية تضامناً مع شعب مصر ضد العدوان الاستعماري في مثال لارتباط القضية الاقتصادية الاجتماعية بالقضايا الوطنية والديمقراطية. في الصورة النقابي إبراهيم اللوزة يقود مظاهرة في مدينة اللاذقية عام 1956 للتنديد بالعدوان الثلاثي على مصر. من أرشيف المحامي طه الزوزو.



أقدم قرية في دلتا مصر

كشفت بعثات أثرية عن أحد أقدم القرى المعروفة حتى الآن، في منطقة الدلتا. وأكدت البعثة الأثرية أن تاريخ القرية يرجع إلى العصر الحجري الحديث، وذلك أثناء أعمال التنقيب الأثرية بمنطقة تل السمارة، بمحافظة الدقهلية. وأوضح قطاع الآثار المصرية في بيان صحفي أن البعثة قامت بأعمال الحفر في بقايا مبانٍ من العصر الحجري الحديث 4200-2900 ق.م في الطبقات السفلى من التل، والذي دام الاستقرار به، حتى عصر الأسرة الثانية. اكتشفت في الموقع صوامع التخزين والفخار والأدوات الحجرية، والتي تؤكد على وجود مجتمعات مستقرة في أرض الدلتا الرطبة، منذ الألف الخامسة قبل الميلاد.



جائزة كتاب العام الروسية

أصدرت لجنة تحكيم جائزة «كتاب العام» الروسية قراراً يعتبر الموسوعة الروسية الكبيرة التي تضم 35 مجلداً، من أهم كتب عام 2018. وصدرت الموسوعة في ديسمبر الماضي بإشراف رئيس تحريرها، سيرغي كرافيتس. وأقيمت مراسم منح جائزة كتاب العام، يوم الأربعاء 5 أيلول الجاري، في المركز المسرحي في موسكو. وللموسوعة الروسية الكبيرة التي تحل مكان الموسوعة السوفيتية الكبيرة تاريخ طويل جداً. اتخذ قرار بإصدارها في مطلع تسعينيات القرن الماضي. وكان من المخطط أولاً أن تضم الموسوعة 30 مجلداً، ثم أضيفت إليها 5 مجلدات أخرى.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبو حامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/09/09» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

عن التغريب الثقافي.. ورد الإنسان إلى ذاته



فقط تجاه محيطه ولكن أيضاً الذي يعيشه داخلياً، والعداء الذي يحمله في وعيه الموروث اجتماعياً تجاه ما يعتل داخله من حاجات وتناقضات لا تسمح بنية وعيه بالتعامل معها كونها لا تملك الأدوات للإمساك بها، فيأتي تغريبه حاداً ومؤلماً، وخصوصاً نتائج هذا التغريب والتهميش نفسها، والتي تجد الليبرالية فيها أرضيتها.

برنامج التغيير الجذري ورد الإنسان إلى ذاته

هذا التحديد يجعل من مهمات البرامج التغييرية قدرة على تلمس هذه التناقضات وتقديم الحلول لها، ولكن في إطار التحرر الفردي الفعلي، أي: أن مواجهة الطرح الليبرالي، العاجز أساساً في مجتمعاتنا لعادته معها، فالليبرالية تفتيتية بالضرورة عندنا، والذي نرى تأثيره في القطاعات الشبابية في مجتمعنا، الحل لا يكون إلا بتقديم الحل الجماعي لإزالة العوائق، والذي لا يمكن بمحاربة بنى العائلة والدين مثلاً، أي: التمرد الفردي المراهق، بينما يكون عبر تأمين العلاقات الاجتماعية-الاقتصادية التي تحقق حاجات الفرد المعنوية لكي يوجد ويُعترف به في إطار اقتصاد غير تهميشي عادل غير استغلالي أولاً، وإبداعي يقوم على إشراك الفرد في علاقته بالمجتمع ثانياً، فحينها لا يتحرر الفرد من المجتمع كما تريد الليبرالية، بل يتحرر المجتمع من عناصر التعويض المشوه وكوابح ديمقراطيته. أي: أن أي برنامج ثقافي سياسي بديل يطال معاناة التغريب الداخلي، عليه تملك الفرد أسباب وحلول تناقضاته، مع تحولات اقتصادية-سياسية هي وحدها كفيلة برد الإنسان إلى ذاته كما قال ماركس.

لم تكن بنية الوعي والثقافة عامة في هذه المجتمعات رفضية بل استيعابية «في استعارة لمفاهيم مهدي عامل حول طبيعة البنية الاجتماعية من حيث رفضها أو استيعابها للفرد مثلاً» بشكل وهمي للذات وحاجاتها، أي: أن التغريب هنا كان ضمناً وعميقاً.

البنية الرفضية التابعة

بينما على العكس، كانت بنياتنا الاجتماعية بنية رفضية للفرد على مستوى الذات وحاجاتها، فكان تغريبه مباشراً وصريحاً، ليس فقط على مستوى الخدمات والمعيشة المتدنية والفساد، وكذلك على مستوى تهميشه الذاتي في تطور أي إبداع، أو في علاقات الدولة التسلطية المباشرة «عنف مباشر» وفي غياب ظروف «المواطنة»، وإضافة إلى بنية الوعي القامع للحاجات الفردية الذي وجد في الغرب شكل تحققه الوهمي، وبقيت مجمل العلاقات الاجتماعية خاضعة لمفاهيم المجتمع العائلي الإقطاعي والصغير المغيب للفرد كفرد، وكانت ممارسته محكومة ضمن حدود المجتمع المرسومة في إطار نظام تبعية يُثبت التهميش.

الحل ليس في التماثل مع الليبرالية

هذا لا يعني أن المطلوب هو التماثل مع المفاهيم التي حملها الغرب حول التحرر الفردي المأزوم أساساً «ما يمكن تلمسه على مواقع التواصل الاجتماعي مثلاً عن نسخ وتشجيع وتأثر وثناء تجاه الغرب على هذا المستوى»، ولكن هذا التمييز ضروري لإظهار حجم التغريب الذي يعيشه الفرد في المجتمعات التبعية، ليس

الطرح الليبرالي العاجز أساساً في مجتمعاتنا لعادته معها فالليبرالية تفتيتية بالضرورة عندنا

والسياسة وشكل الدولة والشخصية الفردية والبنية النفسية وغيرها، والتي لا تتشابه بالانتقال الذي حصل في الغرب الرأسمالي. عند الثورة البورجوازية في الغرب قام عصر التنوير بالقطع مع مجمل الموروث الإقطاعي الغيبي إلى حد ما واستبدله بوعي تتقدمه العلوم من جهة، والتي انتعشت بسبب عصر التصنيع والآلة، وتتقدمه من جهة مفاهيم الحرية والحقوق الفردية التي تتطلبها علاقات الإنتاج الرأسمالية، المرتكزة على الملكية الفردية والحرية التي هي حرية السوق والتجارة، وجعلها مركز كل «فضيلة»، إضافة إلى دور الدولة في تأمين الخدمات الاجتماعية، وضمان الرفاهية المعيشية. هذا التحول على مستوى البنية الفوقية وإن لم يظهر تأثيره على جماهير المجتمع إلا بعد نضالات عمالية في المركز الرأسمالي مدفوعة بالثورات الاشتراكية في العالم، وخصوصاً قيام الاتحاد السوفييتي، حيث قامت البورجوازية العالمية بتنازلاتها التاريخية لصالح القوى الشعبية عندها لقطع الطريق على التحول الثوري، هذا التحول جعل من البنية النفسية الفردية والثقافة عامة في الغرب تتلاءم شكلاً مع الطرح الليبرالي الفردي لناحية الممارسة الفردية، التي لا سلطة للمجتمع عليها «عائلة، دين، مؤسسات اجتماعية ودولة» والتي أوهمت الوعي العام بأن هذا هو الشكل التحرري المطلوب، وأثر ذلك وضلل وعي القوى الاجتماعية لعقود من الزمن، إلى حين انفجار الأزمة العالمية واستفحال التناقضات الخاصة بالاغتراب في الغرب كالانتحار والأمراض النفسية والعقلية والتفكك الاجتماعي والعدمية وغيرها. ولكن

إن البنى الاجتماعية التابعة «الأطراف» اقتصادياً للإمبريالية دخلت في عصر الرأسمالية، ولكن متميزة عن البنى الإمبريالية في المركز، فهي لم تقطع مع علاقات الإقطاع والإنتاج الصغير كما حصل في دول المركز الرأسمالي، ولكن ترسخت فيها علاقات التبعية «الرأسمالية المكبوتة التوسع» في تعايش وسيطرة تجاه علاقات الإنتاج السابقة، من خلال التجارة والاستثمار المالي الرئعي والنهب وحتى التصنيع المحدود المرتبط برأس المال الأجنبي غالباً ويتمحور بغالبته في مجال المواد الخام والتصنيع البسيط، والذي استفاد الشهيد مهدي عامل في تحليله في كتابه حول بنية الإنتاج الكولونيالي.

■ محمد المعوش

وحتى تلك الدول التي قامت فيها تحولات بورجوازية وطنية لم تقطع مع التبعية للغرب خصوصاً بسبب طبيعتها البورجوازية التي تعود فتنقلب على منجزاتها بالذات، كونها لا تستكمل ثورتها الاجتماعية لعدم قدرتها على الانفكاك عن علاقات التبعية بالإمبريالية بشكل كامل، والتي هي إرساء أسس اقتصاد اشتراكي مستقل كونه يرتد عليها كقوى بورجوازية الطابع.

عدم القطع والبنية الفوقية

عدم القطع هذا مع البنى الاجتماعية السابغة للرأسمالية من علاقات الإنتاج البضاعي الصغير والفلاحي والإقطاعي في مقابل إرساء علاقات سوق رأسمالية وأسس اقتصاد العمل المأجور المحدود بقطاعات مالية وخدمية لها الغلبة «كلبنان مثلاً» ووجود اقتصاد وطني إلى حد ما غير قابل للتوسع والتطور «كسورية مثلاً» مع ما يمثله ذلك على مستوى البنية التحتية من المجتمع، كان له الأثر على مستوى البنية الفوقية كالوعي والأخلاق والقيم